تطور التشريعات في الاعتراف بالعملات المشفرة في الوطن العربي: دراسة حالة لدولة قطر

The Evolution of Legislations in Recognizing Cryptocurrencies in the Arab World: A case study of the State of Qatar

إعداد

د. / ريم علي الأنصاري

أستاذ مساعد (قسم القانون العام)

كلية القانون - جامعة قطر

Researcher: Dr. Reem Ali Al-Ansari

Assistant Professor (Public Law Department)

Qatar University

تطور التشريعات في الاعتراف بالعملات المشفرة في الوطن العربي: دراسة حالة لدولة قطر

ملخص البحث باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور البيئة التشريعية في الدول العربية فيما يتعلق بالاعتراف بالعملات المشفرة، مع التركيز على دراسة حالة قطر كنموذج. من وجهة نظري كباحث، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي. يتناول البحث التحديات التي تواجه الدول العربية في تطوير أطر قانونية تواكب هذه التحولات، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الحفاظ على الاستقرار المالي ومنع الجرائم المالية، إضافة إلى استعراض المخاطر والفرص المتعلقة بتنظيم العملات المشفرة. أتساءل دائمًا، كيف يمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه التكنولوجيا مع حماية أنظمتها المالية؟ يقدم البحث توصيات لتعزيز البيئة التشريعية بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويحافظ على سيادة الدولة. تم استخدام منهجية تحليلية وصفية تعتمد على استعراض النصوص القانونية والتشريعية وتحليلها مقارنةً بالتطورات العالمية في مجال العملات المشفرة، مع التركيز على تقييم فعالية هذه التشريعات. أرى أن هذا المنهج هو الأنسب لفهم تعقيدات هذا الموضوع. يخلص البحث إلى أن قطر تتبنى نهجًا حذرًا ومنظمًا في التعامل مع العملات المشفرة، وتسعى لتطوير إطار قانوني يدعم الابتكار المالي مع حماية الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هناك تحديات قانونية وتقنية تحتاج إلى مزيد من المعالجة. يؤكد البحث على أهمية تطوير تشريعات مرنة وشاملة تتوافق مع المعايير الدولية وتساعد على تعزيز مكانة الدول العربية في الاقتصاد الرقمي العالمي.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، التشريعات العربية، قطر، الاقتصاد الرقمي، الجرائم المالية، تنظيم العملات الرقمية.

Abstract

This research aims to analyze the evolution of the legislative environment in Arab countries concerning the recognition of cryptocurrencies, focusing on Qatar as a case study. The study addresses the challenges encountered by Arab countries in developing legal frameworks that aligns with the rapid transformations in the digital economy, emphasizing the importance of maintaining financial stability, preventing financial crimes, and exploring the risks and opportunities related to cryptocurrency regulation. It also provides recommendations for enhancing the legislative environment to support sustainable economic development and uphold state sovereignty. A descriptive analytical approach was employed, utilizing reviews and analysis of legal and legislative texts, compared it with global developments in the field of cryptocurrencies, with a focus on evaluating the effectiveness of these legislations. The study implies that Qatar is adopting a cautious and systematic approach to cryptocurrencies, aiming to develop a legal framework that strikes a balance between achieving financial innovation and protecting economic stability. However, it acknowledges the presence of legal and technical challenges that require further attention. The research highlights the

importance of developing flexible and comprehensive legislations that aligns with international standards, contributing to the Arab countries stand in the global digital economy.

Keywords: Cryptocurrencies, Arab legislation, Qatar, digital economy, financial crimes, cryptocurrency regulation.

مقدمة

يشهد العالم تحولًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث برزت العملات المشفرة كأحد أهم مظاهر هذا التحول. هذه العملات، التي بدأت مع ظهور البيتكوين في عام ٢٠٠٩، لم تعد مجرد مفهوم نظري، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي. هذا التطور السريع للعملات المشفرة دفع الحكومات والبنوك المركزية إلى إعادة النظر في أساليب التنظيم المالي، والبحث عن أطر قانونية تنظم استخدامها وتحمي الأسواق المالية من المخاطر المحتملة. (عثمانية & بن قيراط، ٢٠٢١) من وجهة نظري كباحث، فإن هذا التحول يمثل فرصة وتحديًا في آن واحد.

في هذا السياق، تبرز دولة قطر كإحدى الدول التي تسعى للتكيف مع هذه التطورات التكنولوجية، من خلال تطوير بيئة تشريعية تنظم الاعتراف بالعملات المشفرة واستخدامها. على الرغم من أن الدول العربية بشكل عام كانت بطيئة في استيعاب العملات المشفرة مقارنة بالدول الغربية، إلا أن قطر بدأت في السنوات الأخيرة في اتخاذ خطوات جادة نحو تنظيم هذا القطاع بما يتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية والأمنية. (هيئة تنظيم الاتصالات، جامعة حمد بن خليفة، وجامعة قطر، ٢٠٢٢) أعتقد أن هذا التوجه يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية. وكباحث، أجد هذا التحول مثيرًا للاهتمام ومحفزًا على المزيد من البحث والتحليل.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة كيفية تطور الأطر التشريعية في الدول العربية للاعتراف بالعملات المشفرة، مع التركيز على دولة قطر كنموذج. يتناول البحث التحديات التي تواجه المشرعين في قطر والدول العربية الأخرى في وضع أطر قانونية

وتنظيمية تواكب التحولات السريعة في تكنولوجيا العملات المشفرة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التنسيق الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البحث لفهم كيف يمكن لهذه التشريعات أن تحقق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان الاستقرار المالي وحماية السيادة الاقتصادية للدولة، مع مراعاة المتطلبات والمعايير الدولية. أتساءل، هل يمكن للدول العربية أن تستفيد من العملات المشفرة دون تعريض أنظمتها المالية للخطر؟ وكباحث، أرى أن هذه التساؤلات هي جوهر هذا البحث.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للتشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الدول العربية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تقدمها هذه العملات في السياق الاقتصادي والتنظيمي. من خلال تحديد أهداف البحث، يمكن تحقيق فهم أعمق لكيفية تعامل الدول العربية مع هذا المجال المتنامي وضمان استدامة النمو الاقتصادي، ومن وجهة نظري كباحث، هذه الأهداف ضرورية لفهم الواقع وتوجيه السياسات المستقبلية.

١. تحليل التشريعات الحالية في الدول العربية: يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية تعامل الدول العربية مع العملات المشفرة من خلال استعراض التشريعات والقوانين الحالية ومدى تطورها لمواكبة التحولات في الاقتصاد الرقمي. يساعد هذا التحليل في فهم الوضع الراهن للتشريعات وأي فجوات قد تكون موجودة في تنظيم هذا المجال، مما يمهد الطريق لإيجاد حلول فعالة. أرى أن هذا التحليل هو نقطة البداية لفهم التحديات والفرص.

٢. تحديد التحديات القانونية والتنظيمية: يركز البحث على استعراض التحديات التي تواجه الدول العربية في تطوير إطار تشريعي فعّال للتعامل مع العملات المشفرة.

يشمل ذلك التركيز على التحديات المرتبطة بالحفاظ على الاستقرار المالي ومنع الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لضمان حماية الاقتصاد الوطني. أرى أن هذه التحديات هي جوهر الصعوبة في تنظيم العملات المشفرة.

٣. اقتراح حلول وتوصيات: يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية حول كيفية تعزيز الإطار التشريعي في الدول العربية للتعامل مع العملات المشفرة بطريقة تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحافظ على سيادة الدولة. ستعتمد التوصيات على التحليل النقدي للتشريعات الحالية والتحديات التي تم تحديدها، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية. وأعتقد أن هذه التوصيات ستكون ذات قيمة للدول العربية.

٤. دراسة حالة قطر كنموذج: يتناول البحث تحليل البيئة التشريعية في قطر كمثال على كيفية تعامل دولة عربية مع التحديات المرتبطة بالعملات المشفرة. سيتم استعراض الدروس المستفادة من هذه التجربة والتي يمكن أن تكون مرجعًا للدول الأخرى في المنطقة التي تواجه تحديات مماثلة. وأرى أن دراسة حالة قطر تقدم نموذجًا مهمًا لفهم هذه التحديات.

المنهجية:

في هذه الدراسة، تم استخدام منهجية تحليلية وصفية لدراسة تطور البيئة التشريعية المتعلقة بالعملات المشفرة في الوطن العربي مع التركيز على دراسة حالة قطر كنموذج. تعتمد هذه المنهجية على استعراض وتحليل النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالعملات المشفرة في الدول العربية المختلفة، مع مقارنة التطورات والتحديات التي تواجهها تلك الدول في تنظيم هذا المجال. أرى أن هذا المنهج يوفر فهمًا متعمقًا

للواقع التشريعي والتحديات التي تواجهها الدول العربية. وكباحث، أجد هذه المنهجية هي الأنسب لتحقيق أهداف هذا البحث.

الأدوات والطرق المستخدمة:

- **جمع البيانات:** تم جمع البيانات من مصادر قانونية وتشريعية متعددة، بما في ذلك القوانين الصادرة، اللوائح التنظيمية، والقرارات الحكومية المتعلقة بالعملات المشفرة. كما تم الاستعانة بدراسات سابقة ومقالات علمية تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، وهذا يعكس حرصي على استخدام مصادر موثوقة ومتنوعة. وكباحث، أؤكد على أهمية استخدام مصادر متنوعة لتقديم تحليل شامل.
- **تحليل البيانات:** تم تحليل النصوص القانونية والتشريعات من خلال منهجية مقارنة، حيث تم التركيز على كيفية تطور التشريعات ومدى توافقها مع المتغيرات العالمية في مجال العملات المشفرة. كما تم تحديد الثغرات والتحديات التي تواجه الدول العربية في هذا السياق. هذه المنهجية تمكن من استخلاص استنتاجات دقيقة وموضوعية. وفي رأيي، هذا التحليل المقارن هو الأفضل لفهم التوجهات المختلفة في المنطقة.

الأسباب وراء اختيار هذه المنهجية:

تم اختيار هذه المنهجية لأنها تتيح فهمًا شاملاً لتطور التشريعات والبيئة القانونية في الوطن العربي فيما يتعلق بالعملات المشفرة، كما أنها تمكن من تحديد الفجوات التشريعية والممارسات الفضلى التي يمكن تطبيقها في المنطقة. التحليل المقارن يوفر كذلك فرصة لفهم كيفية تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع وكيفية استجابة الحكومات للتحديات المرتبطة بالعملات المشفرة. هذه المنهجية، من وجهة نظري، هي

الأنسب لتحقيق أهداف البحث. وكباحث، أؤكد على أن هذه المنهجية تتيح لي تقديم تحليل موضوعي وشامل.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول رئيسية، كل منها يتناول جانبًا محددًا من التشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الوطن العربي مع التركيز على دراسة حالة قطر.

١. الفصل الأول: تطور التشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الوطن العربي

- المبحث الأول: الوضع الراهن للتشريعات في الدول العربية
- المطلب الأول: استعراض عام للتشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الدول العربية
- المطلب الثاني: تحليل التشريعات التي تتبناها الدول العربية في التعامل مع العملات المشفرة
- المبحث الثاني: التحديات المشتركة في التشريعات العربية

٢. الفصل الثاني: دراسة الحالة القطرية

- المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للعملات المشفرة في قطر
- المطلب الأول: تطور التشريعات القطرية المتعلقة بالعملات المشفرة
- المطلب الثاني: التحديات والفرص في تطبيق التشريعات القطرية على العملات المشفرة
- المبحث الثاني: تقييم تجربة قطر في التعامل مع العملات المشفرة

- المطلب الأول: مقارنة بين التشريعات القطرية والتشريعات في دول عربية أخرى
- المطلب الثاني: مستقبل العملات المشفرة في قطر والتوجهات المستقبلية للتشريعات

٣. الفصل الثالث: توصيات لتطوير البيئة التشريعية للعملات المشفرة في الوطن العربي

- المبحث الأول: تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية
- المطلب الأول: توحيد التشريعات على المستوى الإقليمي
- المطلب الثاني: تحسين الأطر القانونية المحلية

الفصل الأول:

تطور التشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الوطن العربي

المبحث الأول:

الوضع الراهن للتشريعات في الدول العربية

في العقد الأخير، شهد العالم تحولًا كبيرًا في التعامل مع المال بفضل ظهور العملات المشفرة، بدءًا من البيتكوين في ٢٠٠٩ التي استخدمت تكنولوجيا البلوكشين لتأمين المعاملات دون الحاجة إلى وسيط مركزي. تلتها عملات أخرى مثل الإيثيريوم والريبل، مما جعل العملات المشفرة جزءًا من النظام المالي العالمي، وأثار اهتمامًا كبيرًا من الحكومات والمستثمرين. (شطا، ٢٠٢٢) أرى أن هذا التطور يمثل ثورة حقيقية في عالم المال.

على الصعيد العالمي، دفعت العملات المشفرة إلى إعادة التفكير في مفهوم المال وآليات التعامل معه، حيث لم تقتصر على تسهيل المعاملات بل فتحت أبوابًا جديدة للابتكار في مجالات التمويل والتكنولوجيا. ومع ذلك، أثارت تحديات تنظيمية كبيرة، حيث أصبح من الضروري وضع أطر قانونية لحماية المستهلكين ومنع الأنشطة غير القانونية. (Werbach and Feinstein، ٢٠٢١) ونعتقد أن هذه التحديات التنظيمية هي جوهر الصعوبة في التعامل مع العملات المشفرة.

في الدول العربية، كان تبني العملات المشفرة بطيئًا نسبيًا مقارنة بالدول الغربية. ومع ذلك، بدأ الاهتمام يتزايد مؤخرًا مع محاولات بعض الدول مثل الإمارات

ومملكة البحرين تنظيم هذا القطاع لتعزيز الابتكار وضمان الأمان المالي. قطر، رغم تحفظاتها الأولية، بدأت في استكشاف تنظيم العملات المشفرة عبر قرارات من مصرف قطر المركزي في ٢٠٢٤. في المقابل، فرضت دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية ومصر قيودًا صارمة لحماية استقرارها المالي. (مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٣؛ البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١؛ صندوق النقد العربي، ٢٠١٩) ونرى أن هذا التباين في المواقف يعكس تحديات فريدة تواجهها كل دولة.

انتشار العملات المشفرة يشكل فرصًا وتحديات للدول العربية، مما يستدعي تطوير تشريعات متوازنة. الإمارات ومملكة البحرين اتخذتا خطوات ملموسة في هذا المجال، بينما قطر تسعى لتطوير إطار قانوني ينظم العملات المشفرة بما يتماشى مع احتياجاتها. هذه التشريعات تتيح فرصًا لتعزيز الشمول المالي، جذب الاستثمارات، وترسيخ مكانة الدول كمراكز مالية إقليمية، كما تساهم في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. (فرح، ٢٠١٩) وكباحث، أجد هذه التطورات تتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم تأثيرها على الاقتصادات العربية.

ختامًا، دراسة التشريعات الخاصة بالعملات المشفرة في الدول العربية أساسية لتحقيق توازن بين حماية المصالح الاقتصادية والاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه التكنولوجيا. وفي رأينا، هذا التوازن هو مفتاح النجاح في هذا المجال.

المطلب الأول:

استعراض عام للتشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة في الدول العربية

في السنوات الأخيرة، شهدت الدول العربية تباينات في تنظيم العملات الرقمية، تعكس سياسات مختلفة وفق احتياجاتها الاقتصادية والأمنية وموقفها من الابتكار التكنولوجي. يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات: دول تعتمد تشريعات متقدمة لتصبح مراكز للأصول الرقمية، دول في مراحل البحث أو تتبنى نهجًا حذرًا، ودول تفرض حظرًا أو قيودًا صارمة. من المهم ملاحظة أن هذه التصنيفات ليست ثابتة، إذ يمكن للدول التحرك بين هذه المراحل بسرعة تبعًا للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والضغوط الدولية. هذا التباين في المواقف، من وجهة نظرنا، يعكس تحديات فريدة تواجه كل دولة في التعامل مع هذا المجال الجديد. لذلك التساؤل الأهم هنا، كيف ستتطور هذه المواقف في المستقبل؟

الدول التي اعتمدت تشريعات متقدمة:

على مدى السنوات الأخيرة، شهدت الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين تطورًا ملحوظًا في نهجيهما تجاه تنظيم العملات المشفرة، إذ تسعى كلتا الدولتين إلى تعزيز مكانتهما كمراكز مالية رائدة في منطقة الخليج العربي. ورغم تبني كل دولة لسياسات تشريعية تتناسب مع سياقها الاقتصادي والاجتماعي، فإنهما تشتركان في أهداف رئيسية تتمثل في تعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المرتبطة بالأصول المشفرة. (Raees & Co.، ٢٠٢٣) (الزعابي، ٢٠٢٢) ونرى أن هذا التوجه يعكس رؤية استباقية للمستقبل.

فـي الإمـارات العربيـة المتحـدة، كانـت البدايـة مـع موقـف حـذر تجـاه العمـلات المـشفرة، حيـث أصـدر المـصرف المركـزي الإمـاراتي فـي عـام ٢٠١٧ تحـذيرات بـشأن استخدام العملات الافتراضية، مستندًا إلى مخاوف تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهـاب واسـتقرار الـسوق. (فـرح، ٢٠١٩) ومـع ذلـك، ومـع تزايـد الاعتـراف العـالمي بأهميـة الأصـول المشفرة فـي الاقتصاد الرقمـي، بـدأت الإمـارات فـي اتخـاذ خطـوات استراتيجية لتنظيم هذا القطاع الناشئ. وفي هذا السياق، أصدرت دبي "القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢"، الـذي يُعد مـن التـشريعات الأولـى فـي المنطقـة التـي تـستهدف تنظـيم الأصـول الافتراضـية بـشكل شـامل. يهـدف هـذا القـانون إلـى خلـق بيئـة آمنـة وشـفافة للتعـاملات فـي الأصـول الافتراضـية، مـع وضـع معـايير صـارمة لحمايـة المـستثمرين وضـمان الامتثـال للقـوانين الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم بموجب هذا القانون تأسيس "هيئـة تنظـيم الأصـول الافتراضـية" (VARA)، التـي تتـولى دورًا محوريًـا فـي مراقبـة وتنظـيم جميـع الأنـشطة المتعلقـة بالأصـول الافتراضـية فـي دبـي، بمـا فـي ذلـك إصـدار التراخيص للشركات، ومراقبـة الامتثـال، وتعزيـز الـشفافية فـي الـسوق. (الحـاج الـدوش، ٢٠٢٣) من وجهة نظرنا، يعكس هذا القانون رؤيـة استباقية للإمـارات فـي تبنـي التقنيـات المالية الحديثة. ونرى أن تأسيس هيئة تنظيمية متخصصة هو خطوة ضرورية لتنظيم هذا القطاع.

وفي موازاة ذلك، اتخذت مملكة البحرين خطوات جادة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي في مجال التكنولوجيا المالية. فمن خلال تاريخها الطويل في تقديم الخدمات الماليـة والمـصرفية، أدركـت مملكـة البحـرين أهميـة الابتكـار فـي هـذا القطـاع. وفـي عـام ٢٠١٧، أطلـق مـصرف البحـرين المركـزي (CBB) "الـصندوق التنظيمـي" (Regulatory Sandbox)، الـذي أتـاح للـشركات الناشـئة تطـوير واختبـار تقنيـات ماليـة جديـدة، بمـا فـي ذلـك الأصـول المـشفرة، فـي بيئـة خاضـعة للرقابـة. وجـاءت هـذه المبـادرة كجـزء مـن

استراتيجية أوسع لتعزيز التكنولوجيا المالية في المملكة. وفي فبراير ٢٠١٩، أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح شاملة لتنظيم خدمات الأصول المشفرة، شملت مجموعة واسعة من الأنشطة مثل التداول والإدارة والحفظ. وركزت هذه اللوائح على تقليل مخاطر الجرائم المالية وضمان الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما جعل مملكة البحرين نموذجًا يحتذى به في توفير بيئة تنظيمية تشجع الابتكار وتحافظ في الوقت نفسه على الاستقرار المالي. (مصرف البحرين المركزي، ٢٠١٩) وتأسيسا على ماسبق نرى أن هذه المبادرة تعكس فهمًا عميقًا لأهمية الابتكار في القطاع المالي.

إن كلا الدولتين، الإمارات ومملكة البحرين، تستهدفان من خلال هذه التشريعات جذب الاستثمارات العالمية وتعزيز بيئتهما التنظيمية لدعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. ففي الإمارات، أسهمت السياسات التقدمية في تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للأصول الافتراضية، حيث أصبحت واحدة من الوجهات الرئيسية للاستثمارات في هذا المجال. وبالمثل، تمكنت مملكة البحرين من خلال لوائحها المرنة والمحفزة على الابتكار من جذب عدد كبير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما رسخ مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية (FinTech). (الحاج الدوش، ٢٠٢٣) كمحلل، أرى أن هذه الاستراتيجيات تعكس وعيًا بأهمية الابتكار المالي في التنمية الاقتصادية، ومن ذلك يتبين لنا أن هذه الدول تقدم نماذج مهمة في المنطقة.

تُمثل الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين نموذجين رائدين في المنطقة فيما يتعلق بتطوير الأطر التنظيمية للأصول الرقمية. في الإمارات، تُعد هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في دبي، من أوائل الهيئات في المنطقة التي تستهدف تنظيم الأصول الافتراضية بشكل شامل. هذه الخطوات التنظيمية جذبت شركات عالمية مثل Ripple وMetaco إلى السوق الإماراتي، مما جعل الإمارات مركزًا رائدًا

للأصول الرقمية ومقرًا لأكثر من ٥٠٠ شركة ناشئة في مجال العملات الرقمية داخل مركز دبي للسلع المتعددة (PwC، ٢٠٢٣). وبالمثل، تعتبر مملكة البحرين من الدول الرائدة في المنطقة فيما يتعلق بتنظيم الأصول المشفرة. ففي عام ٢٠١٩، اتخذ مصرف البحرين المركزي خطوات مهمة من خلال إصدار لوائح شاملة لتنظيم الأصول المشفرة. هذه اللوائح لم تكن مجرد تنظيمات عامة، بل تضمنت أيضًا الصندوق التنظيمي (Regulatory Sandbox)، الذي يُعد بيئة تجريبية تتيح للشركات اختبار تقنيات مالية مبتكرة ضمن إطار قانوني منظم. هذا النهج الاستباقي في التنظيم جذب شركات عالمية كبيرة مثل JP Morgan لاختبار حلولها الجديدة في البحرين، مما أسهم في ترسيخ مكانة البحرين كقائد إقليمي في مجال التكنولوجيا المالية (Hunton Andrews Kurth LLP، ٢٠٢٤). هذه البيئة التنظيمية الداعمة ساعدت على خلق بيئة ملائمة للشركات الناشئة والمؤسسات المالية للابتكار والنمو (Deloitte، ٢٠٢٣). وهنا يثور تساؤل مهم حول مدى تمكن الدول الأخرى في المنطقة من تبني نماذج مماثلة؟

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في تنظيم الأصول المشفرة، فإن تحديات مستقبلية تظل قائمة، مما يتطلب مرونة واستجابة سريعة للتطورات في التكنولوجيا المالية. على سبيل المثال، يمثل التمويل اللامركزي (DeFi) تحديًا كبيرًا نظرًا لاعتماده على العقود الذكية بدون وسطاء تقليديين، ما يتطلب تطوير إطار قانوني جديد لحماية المستخدمين (Dentons، ٢٠٢٣). كما يواجه المشرعون صعوبة في مراقبة الامتثال بسبب طبيعة الأصول المشفرة العابرة للحدود واللامركزية، مما يستدعي تبني أدوات مراقبة متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات (FATF، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى ذلك، يتطلب انتشار العملات المشفرة تعزيز التنسيق مع الجهات الدولية لضمان توافق التشريعات مع المعايير العالمية (FATF، ٢٠٢٣). ومع تسارع الابتكارات، يجب تحديث التشريعات

بشكل مستمر لمواكبة التطورات مع مراعاة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة (Routers، ٢٠٢١). ونرى أن هذه التحديات تتطلب تعاونًا دوليًا وجهودًا مستمرة في البحث والتطوير.

دول في مرحلة التطوير أو الحذر

في ضوء التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المالية، تختلف مواقف الدول العربية في التعامل مع العملات المشفرة بين نهج حذر وتوجهات تنظيمية متقدمة. وبينما استطاعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين أن تحقق تقدمًا ملموسًا في تنظيم البنية التشريعية لهذا المجال واستغلال الفرص التي يوفرها، تتبنى دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية وقطر موقفًا أكثر حذرًا، مع التركيز على التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وضمان الاستقرار المالي. في هذا السياق، يُستعرض في هذا القسم كيفية تعاطي المملكة وقطر مع العملات المشفرة كأمثلة على الدول التي تتبنى نهجًا حذرًا ومدروسًا في مواجهة التحديات والفرص التي تقدمها هذه التكنولوجيا الناشئة. نحن نرى أن هذا التباين في المواقف يعكس فهمًا عميقًا للمخاطر والتحديات المصاحبة لهذه التقنيات، ولكن لابد من الاخذ بعين الاعتبار مدى تناسب درجة الحذر المتخذة مع هذه المرحلة.

أما المملكة العربية السعودية و دولة قطر تتبنيان مواقف حذرة جدا تجاه العملات المشفرة، مما يعكس إدراكهما للتحديات والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا. حيث أن العملات المشفرة تعرضت لانتقادات عديدة تتعلق بغسل الأموال، تمويل الإرهاب، وعدم الاستقرار المالي. نتيجة لذلك، تسعى الدولتان لتحقيق توازن بين الابتكار التكنولوجي وضمان الاستقرار الاقتصادي والأمني . وهذا هو التوازن الذي نشير اليه من خلال وجهة نظرنا وترى أنه جوهر التحدي في هذا المجال.

ففي المملكة العربية السعودية، اتخذت الحكومة موقفًا حذرًا، حيث منعت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) التعامل بالعملات المشفرة منذ ٢٠١٨، بسبب المخاطر القانونية والمالية (CoinDesk، ٢٠١٨). ومع ذلك، بدأ الاهتمام المتزايد بين الشباب يدفع السلطات لإعادة تقييم هذا الموقف، مع استكشاف إمكانية تطوير إطار تنظيمي لاستفادة آمنة من التكنولوجيا المالية (Arabian Business، ٢٠٢٣). مثال على ذلك، تعاون المملكة العربية السعودية مع الإمارات في مشروع "عابر" لاستكشاف العملات الرقمية في التسويات عبر الحدود (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١). كما زاد الاهتمام بالعملات الرقمية المركزية (CBDC) في ٢٠٢٣، مما يشير لاحتمال تبنيها مستقبلاً (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٣). ونعتقد أن هذا التوجه نحو العملات الرقمية المركزية يعكس اهتمام المملكة بالابتكار مع الحفاظ على السيطرة.

أما دولة قطر، فقد تبنت نهجًا أكثر استباقية. بدأت في استكشاف العملات الرقمية المركزية (CBDC) منذ ٢٠٢٢ وركزت على تطوير البنية التحتية اللازمة بحلول يونيو ٢٠٢٤، مع إطلاق المرحلة الأولى من المشروع التجريبي لتسوية المدفوعات الكبيرة بين البنوك (الجزيرة.نت، ٢٠٢٤). يهدف هذا التوجه إلى تعزيز التحول الرقمي والكفاءة المالية في البلاد (Currency Insider، ٢٠٢٤). ونرى أن هذا النهج يعكس رؤية قطر الطموحة في التحول الرقمي.

على صعيد التشريعات، تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير إطار قانوني يركز على تقليل المخاطر مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعكس التزامها بالاستقرار المالي مع استغلال فوائد التكنولوجيا المالية (Cointelegraph، ٢٠٢٣). في المقابل، تركز قطر على تطوير إطار قانوني يتماشى مع المعايير الدولية لدعم عملتها الرقمية المركزية وجذب المستثمرين (Qatar News Agency، ٢٠٢٤).

وكل ذلك يفضي إلى نتيجة واضحة تعكس اهتمام الدولتين بتحقيق التوازن بين الابتكار والحماية.

ان التحديات المستقبلية التي تواجه البلدين تشمل ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية متكاملة تتماشى مع المعايير الدولية، مع ضمان حماية الأمن السيبراني وتعزيز الثقة في النظم المالية الرقمية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تركز المملكة العربية السعودية وقطر على تحفيز الابتكار في التكنولوجيا المالية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويساهم في تحقيق أهدافهما الوطنية طويلة الأمد. ومع سعي كل من الدولتين إلى أن تكونا في طليعة الدول التي تتبنى هذه التكنولوجيا الناشئة، فإن التحديات المتعلقة بالاستقرار المالي والأمن القانوني ستبقى محورية في جهود التنمية المستقبلية. فمن خلال وجهة نظرنا ، فإن هذه الجهود تعكس توازنًا حذرًا بين الابتكار والحماية.

الدول التي تفرض حظرًا أو قيودًا صارمة

في مواجهة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، تتخذ بعض الدول العربية موقفًا صارمًا تجاه العملات المشفرة، حيث تسعى إلى حماية اقتصاداتها الوطنية من المخاطر المحتملة المرتبطة بهذه الأصول الرقمية. هذه المخاطر تشمل غسل الأموال، تمويل الإرهاب، والتأثير السلبي على الاستقرار المالي. تتبنى دول مثل مصر والمغرب والجزائر سياسات حازمة تفرض قيودًا صارمة أو حظرًا تامًا على استخدام وتداول العملات الرقمية، وهو ما يعكس قلقها من تداعيات هذه التكنولوجيا الناشئة. ونرى أن هذه السياسات الصارمة تعكس قلقًا مشروعًا بشأن الاستقرار المالي، ولكنها قد تحد من الابتكار.

على سبيل المثال، اتخذت مصر في عام ٢٠١٨ موقفًا صارمًا ضد التعامل بالعملات المشفرة، حيث أصدر البنك المركزي المصري قرارات تحظر على المؤسسات

المالية والبنوك المشاركة في أي معاملات تتعلق بهذه العملات. جاء هذا الحظر كجزء من استراتيجية أوسع لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المحتملة، مثل تقلبات الأسعار والأنشطة غير القانونية. (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠، المادة ٢٠٦) كما دعمت دار الإفتاء المصرية هذا الحظر بفتوى تحرم التعامل بالبيتكوين، مؤكدة على تناقضه مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي عزز من التوجه الرسمي في هذا الصدد. (Middle East Monitor، ٢٠١٨) ونرى ان هذه الفتوى تعكس تأثير القيم الدينية على السياسات الاقتصادية.

في المغرب، اتخذت السلطات موقفًا مشابهًا منذ عام ٢٠١٧، حيث أعلن بنك المغرب ومكتب الصرف عن حظر التعامل بالعملات المشفرة، معتبرين أن هذه العملات تشكل تهديدًا للاستقرار المالي الوطني. يعكس هذا الحظر تخوف المغرب من الآثار السلبية التي قد تترتب على عدم وجود إطار تنظيمي مناسب للتعامل مع هذه الأصول الرقمية، حيث تم التركيز على حماية الاقتصاد من المخاطر المحتملة، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (عبد الحق قريمس وفريدة حداد، ٢٠٢١) فمن خلال وجهة نظرنا نرى ان هذا التخوف يعكس قلقًا بشأن عدم السيطرة على هذه التقنيات الجديدة.

الجزائر، من جانبها، اتبعت نهجًا أكثر تشددًا تجاه العملات المشفرة، حيث أصدرت قانونًا في عام ٢٠١٨ يحظر بشكل كامل استخدام وتداول هذه العملات. هذا القرار يعكس رغبة الحكومة الجزائرية في حماية الاقتصاد الوطني من أي تداعيات سلبية قد تنجم عن انتشار العملات المشفرة، مع التركيز على الحفاظ على الاستقرار المالي والأمني في البلاد. (عبد الحق قريمس وفريدة حداد، ٢٠٢١) ونرى أن هذا النهج المتشدد يعكس قلقًا بشأن الاستقرار المالي والأمني في البلاد.

تؤثر هذه السياسات الصارمة بشكل مباشر على الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية في هذه الدول، حيث تجد الشركات الناشئة ورواد الأعمال صعوبة في العمل في ظل هذه القيود. ومع ذلك، يبقى هناك اهتمام بتكنولوجيا البلوكشين وتطبيقاتها في مجالات أخرى، مما يشير إلى أن هناك إمكانيات للنمو في المستقبل إذا ما تم إعادة النظر في هذه السياسات. وبالرغم من الحظر المفروض، تبقى التحديات التي تواجه هذه الدول في مواكبة التطورات العالمية قائمة، ما يستدعي التفكير في توازن دقيق بين الحذر والانفتاح على الابتكار في المستقبل. وبعد البحث والاطلاع في الموضوع ، نرى أن هذه الدول بحاجة إلى تقييم مستمر لسياساتها في ضوء التطورات العالمية، ومدى فعاليتها على المدى الطويل؟

المطلب الثاني:

تحليل التشريعات التي تتبناها الدول العربية في التعامل مع العملات المشفرة

في ظل التحولات الرقمية السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت العملات المشفرة جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي. هذا التطور التكنولوجي المتسارع فرض على الدول ضرورة وجود إطار تشريعي واضح ومحدد لتنظيم هذه العملات، خاصة في الدول العربية التي تواجه تحديات فريدة في هذا المجال. الأهمية الاستراتيجية للتشريعات لا تقتصر فقط على تنظيم عمليات التداول، بل تتعدى ذلك لتشمل حماية المستهلكين من الاحتيال والجرائم المالية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى ضمان استقرار الأنظمة المالية الوطنية. (Ziouache & Abdelaziz، ٢٠٢٢)

حيث أن هذه التشريعات تمثل حجر الزاوية في التعامل مع العملات المشفرة، ونرى أنها يجب أن تكون متوازنة وفعالة.

على صعيد التشريعات والتنظيم، تولي المملكة العربية السعودية و دولة قطر اهتمامًا كبيرًا بتطوير أطر قانونية لتنظيم استخدام العملات الرقمية. ففي المملكة ، ورغم غياب التشريعات الشاملة حاليًا، فهي تعكف على تطوير إطار قانوني يركز على الحد من المخاطر مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعكس التزامها بالاستقرار المالي مع استغلال فوائد التكنولوجيا المالية (Cointelegraph، ٢٠٢٣). أما في دولة قطر، فيرتكز التطوير على خلق اطار قانوني يتماشى مع المعايير الدولية لدعم عملتها الرقمية المركزية وتعزيز الثقة في النظام المالي الرقمي، بهدف جذب المستثمرين وتحقيق الريادة في التكنولوجيا المالية بالمنطقة (Qatar News Agency، ٢٠٢٤). ونرى أن هذا الاهتمام المتزايد يعكس فهمًا لأهمية تنظيم هذا القطاع.

يهدف التحليل السابق إلى تقييم القوانين والسياسات في الدول العربية لتنظيم العملات المشفرة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الاقتصاد الوطني. التحليل يقسم الدول العربية إلى مجموعتين: الأولى تتبنى نهجًا تقدميًا، مثل دولة الإمارات ومملكة البحرين، والثانية تتخذ موقفًا حذرًا، مثل جهورية مصر والجزائر، بفرض قيود أو حظر كامل على العملات المشفرة. السبب وراء التركيز على هذا التقسيم أنه يساعد على فهم التوجهات المختلفة في المنطقة.

التشريعات المتقدمة في بعض الدول العربية

التشريعات المتقدمة في الإمارات: نموذج دبي للأصول الافتراضية

في عام ٢٠٢٢، أصدرت إمارة دبي القانون رقم ٤ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية، وهو أول قانون من نوعه في الإمارات العربية المتحدة يهدف إلى وضع

إطار قانوني وتنظيمي للأصول الافتراضية. يهدف هذا القانون إلى تعزيز مكانة دبي كمركز إقليمي وعالمي للأصول الرقمية من خلال توفير بيئة تنظيمية واضحة وشفافة للشركات التي تتعامل في هذا المجال. (حكومة دبي، ٢٠٢٢)

- تعريف الأصول الافتراضية (المادة ٢): بحسب المادة ٢ من القانون، الأصول الافتراضية تعرف على أنها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقميًا أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو الاستثمار. يشمل هذا التعريف أيضًا الرموز المميزة الافتراضية وأي تمثيل رقمي آخر للقيمة يحدده القانون. هذا التعريف الشامل، من وجهة نظري كباحث، يضمن تغطية جميع أنواع الأصول الرقمية.
- إنشاء سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية (المواد ٥-٦): وفقًا للمادتين ٥ و٦، تم إنشاء "سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية" كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية، تابعة إداريًا لمركز دبي التجاري العالمي. تُعنى هذه السلطة بتنظيم الأصول الافتراضية في الإمارة، ولها صلاحيات إصدار التراخيص والإشراف على الامتثال للقوانين. إنشاء هذه السلطة، من وجهة نظرنا، يعكس التزام دبي بتنظيم هذا القطاع بشكل فعال.
- نطاق تطبيق القانون (المادة ٣): تشير المادة ٣ إلى أن القانون يسري على جميع الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية داخل إمارة دبي، بما في ذلك المناطق التجارية الحرة، لكنه يستثني مركز دبي المالي العالمي من نطاق تطبيقه. هذا النطاق الواسع، من وجهة نظري، يضمن تغطية جميع الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية.
- إصدار التراخيص (المادة ١٥): توضح المادة ١٥ من القانون شروط وإجراءات إصدار التراخيص لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يلزم القانون مقدمي

الخدمات بالحصول على تصريح من السلطة قبل ممارسة أي نشاط مرتبط بالأصول الافتراضية. هذه الشروط، من وجهة نظرنا، تهدف إلى تنظيم السوق ومنع الأنشطة غير القانونية.

- الحماية القانونية ومكافحة الممارسات غير المشروعة (المواد ٢٠-٢١): تتناول المادة ٢٠ الحماية القانونية للمتعاملين، في حين تمنح المادة ٢١ موظفي السلطة صفة الضبطية القضائية، مما يمكنهم من تنفيذ عمليات التفتيش وضبط المخالفات المرتبطة بالأصول الافتراضية. هذه المواد، من وجهة نظرنا، تعكس التزام القانون بحماية المتعاملين ومنع الممارسات غير المشروعة.
- الصلاحيات الرقابية (المادة ٢٣): بحسب المادة ٢٣، تتمتع السلطة بصلاحيات واسعة لفرض العقوبات على المخالفين، بما في ذلك إيقاف النشاطات غير المرخصة وفرض غرامات مالية تصل إلى ١٠ ملايين درهم. هذه الصلاحيات الواسعة، من وجهة نظري كباحث، ضرورية لضمان الامتثال الفعال للقانون، ونرى أنها تعكس جدية دبي في تنظيم هذا القطاع.
- الشفافية والإفصاح (المادة ١٦): تشدد المادة ١٦ على ضرورة الإفصاح الكامل من قبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية عن المخاطر المرتبطة بالخدمات التي يقدمونها، لضمان الشفافية وحماية حقوق المستثمرين. هذه المادة، من وجهة نظري، تعكس التزام القانون بحماية المستثمرين من المخاطر المحتملة، ونرى أنها خطوة ضرورية لبناء الثقة في السوق.
- الاستعداد للتعامل مع المخاطر (المادة ١٨): تتناول المادة ١٨ التدابير الأمنية التي يجب اتخاذها لمواجهة المخاطر الأمنية والهجمات الإلكترونية على منصات الأصول الافتراضية. هذه التدابير، من وجهة نظري، ضرورية لحماية الأصول

الرقمية من التهديدات السيبرانية، ونرى أن الأمن السيبراني هو أحد أهم التحديات في هذا المجال.

جذبت دبي الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية بفضل إطار تنظيمي واضح وشامل للأصول الافتراضية، مما عزز من ثقة المستثمرين الدوليين ونقل المعرفة والتكنولوجيا للسوق المحلية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي (PwC) (Deloitte, 2023، ٢٠٢٣). كما يعزز القانون الشفافية من خلال قواعد صارمة تضمن حماية حقوق المستثمرين والامتثال للقوانين، مما يقلل من الأنشطة غير القانونية (Deloitte، ٢٠٢٣). التوافق بين قوانين دبي والتشريعات الاتحادية يضمن استقرار البيئة التنظيمية، ويعزز من جذب الاستثمارات (PwC، ٢٠٢٣). هذا القانون يدعم الابتكار التكنولوجي والمالي، ويقوي الاقتصاد الرقمي للإمارات، مما يجعلها مركزًا عالميًا للابتكار والاقتصاد الرقمي (Deloitte, PwC) (2023، ٢٠٢٣). من خلال وجهة نظرنا نرى أن هذا القانون يمثل نموذجًا يحتذى به في المنطقة.

الصندوق التنظيمي في مملكة البحرين: نموذج للتنظيم المالي

في إطار دراسة شاملة للأنظمة التي أصدرتها مملكة البحرين لتنظيم الأصول المشفرة، يمكننا تسليط الضوء على الإطار القانوني الذي وضعه مصرف البحرين المركزي (CBB) عبر سلسلة من التعديلات واللوائح التي تهدف إلى إدارة ومراقبة استخدام وتداول الأصول المشفرة داخل المملكة. ونجد أن هذه الأنظمة تعكس فهمًا عميقًا لأهمية التنظيم المالي.

أطلقت مملكة البحرين مبادرة "الصندوق التنظيمي" (Regulatory Sandbox) عبر مصرف البحرين المركزي كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الابتكار في

القطاع المالي. يهدف هذا الصندوق إلى توفير بيئة تجريبية آمنة تسمح للشركات الناشئة والشركات المالية بتطوير واختبار تقنيات مالية مبتكرة في إطار قانوني وتنظيمي مرن. ومن خلال هذا الصندوق، تمكنت البحرين من دعم العديد من المشاريع المرتبطة بالأصول المشفرة، مما أسهم في تطوير تشريعاتها الخاصة بتنظيم هذا القطاع. هذه المبادرة، من وجهة نظرنا، تعكس فهمًا عميقًا لأهمية الابتكار في القطاع المالي، ونرى أنها تقدم نموذجًا مهمًا للدول الأخرى في المنطقة.

تُظهر التعديلات التي أجريت على القوانين المتعلقة بالصندوق التنظيمي، مثل قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٠، الجهود المستمرة لتحديث وتكييف اللوائح التنظيمية مع التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية. هذه التعديلات تشمل تحسين إجراءات الانضمام إلى الصندوق، وزيادة الشفافية، وضمان التزام الشركات بالقواعد التنظيمية المحددة، مما يعزز من قدرة مملكة البحرين على جذب الاستثمارات ودعم الابتكار في مجال الأصول المشفرة (مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٠). هذه التعديلات، تعكس التزام البحرين بالتحسين المستمر لبيئتها التنظيمية، ونرى أنها ضرورية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

أحد أهم هذه التعديلات هو قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩، الذي أضاف فئات جديدة تحت قائمة الخدمات الخاضعة لرقابة المصرف. تشمل هذه الفئات الخدمات المرتبطة بالأصول المشفرة مثل استقبال ونقل أوامر الشراء أو البيع، وتقديم المشورة الاستثمارية، والتداول في الأصول المشفرة، وإدارة المحافظ، وتشغيل الأسواق الخاصة بالأصول المشفرة (مصرف البحرين المركزي، ٢٠١٩). حيث نرى أن هذه الفئات الجديدة تغطي نطاقًا واسعًا من الخدمات المتعلقة بالأصول المشفرة، علاوة على انها ضرورية لتنظيم هذا القطاع بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، جاء قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ ليعزز هذه الفئات ويضيف تصنيفًا أكثر تفصيلًا للشركات التي تقدم خدمات الأصول المشفرة. يحدد القرار مستويات مختلفة من التراخيص اللازمة للشركات التي تتعامل مع الأصول المشفرة، سواء كانت تعمل كوسطاء أو تدير محافظ أو تشغل بورصات للأصول المشفرة (مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٣). ان هذا التصنيف التفصيلي، يضمن تنظيمًا دقيقًا للقطاع، وحتما يساهم في بناء الثقة في السوق بشكل فعال.

تهدف هذه الأنظمة إلى توفير إطار قانوني منظم يضمن أمان وشفافية المعاملات المتعلقة بالأصول المشفرة، مع تعزيز الابتكار داخل القطاع المالي البحريني. كما تعكس النهج الاستباقي الذي تتبناه البحرين في تبني الابتكارات المالية التقنية، مع الحفاظ على سلامة النظام المالي من المخاطر المحتملة المرتبطة بالعملات الرقمية. ونرى أن هذا النهج يمثل توازنًا مثاليًا بين الابتكار والحماية.

التشريعات المقيدة في الدول العربية

جمهورية مصر: فرضت مصر حظرًا صارمًا على التعامل بالعملات المشفرة. أصدر البنك المركزي المصري تحذيرًا يمنع إصدار أو تداول أو الترويج للعملات الرقمية مثل "البيتكوين" دون الحصول على ترخيص مسبق. هذا الحظر جاء بسبب المخاطر العالية المرتبطة بهذه العملات، مثل التقلبات الكبيرة في قيمتها واستخدامها المحتمل في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال. إضافةً إلى ذلك، ينص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على تجريم أي أنشطة تتعلق بالعملات المشفرة دون ترخيص، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين. (البنك

المركـزي المـصري، ٢٠٢٠، المـادة ٢٠٦) هـذه الإجـراءات تثيـر قلقًـا عميقًـا بـشأن الاستقرار المالي، ونرى أنها قد تحد من الابتكار في هذا المجال.

علاوةً على ذلك، أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى في ٢٠١٨ تُحرم التعامل بالبيتكوين، مشيرة إلى أن هذه العملات تتعارض مع الشريعة الإسلامية بسبب طبيعتها غير المستقرة وارتباطها بأنشطة مضاربة قد تضر بالاقتصاد الوطني. (Middle East Monitor، ٢٠١٨) هذه الفتوى تعكس تأثير القيم الدينية على السياسات الاقتصادية وتثير العديد من التساؤلات ، مثل إمكانية التوفيق بين القيم الدينية والابتكار المالي ، مما يضعف موقف فاعلية العملات الرقيمة وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد.

الجزائر: في عام ٢٠١٨، فرضت الجزائر حظرًا شاملًا على استخدام وتداول العملات المشفرة من خلال المادة ١١٧ من القانون رقم ١١-١٧، المؤرخ في ٠٨ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧م، والذي تضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٨ (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٧). وفقًا لهذا القانون، يُمنع بيع، شراء، حيازة، أو تداول العملات الافتراضية بأي شكل كان، وذلك حفاظًا على استقرار النظام المالي ولمنع الأنشطة غير القانونية المرتبطة بهذه العملات. يتضح من هذا التشريع أن الجزائر تسعى لحماية سيادتها النقدية ومنع زعزعة استقرار اقتصادها التقليدي (عبد الحق قريمس وفريدة حداد، ٢٠٢١). نحن نرى أن هذه الإجراءات الصارمة تؤثر بشكل او آخر على حرية النظام المالي تحديدا على المدى الطويل.

مملكة المغرب: منذ عام ٢٠١٧، حظرت المغرب التعامل بالعملات المشفرة، حيث اعتبر بنك المغرب ومكتب الصرف أن هذه العملات تشكل تهديدًا للاستقرار المالي الوطني. هذا الحظر يعكس التخوف من تداعيات غياب إطار تنظيمي مناسب لتداول العملات الرقمية، حيث يركز على حماية الاقتصاد من المخاطر المحتملة، بما في ذلك

غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩) فهذه الإجراءات تسلط الضوء بشكل أساسي على المخاطر المحتملة للعملات المشفرة.

مقارنة بين النهج التقدمي والمقيد في تنظيم العملات المشفرة

يتضح من المقارنة بين التشريعات التقدمية والمقيدة أن لكل نهج فوائده وتحدياته الخاصة. فعلى سبيل المثال، الدول التقدمية مثل الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين تفتح أبوابها أمام الابتكار التكنولوجي في مجال العملات المشفرة، مما يعزز تنوع اقتصادها ويجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه الدول تسعى إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية لتعزيز مكانتها كمراكز مالية إقليمية وعالمية. ولكن في الوقت نفسه، تواجه تحديات كبيرة تتعلق بمراقبة الامتثال للقوانين واللوائح، وضمان أن هذا النمو السريع في قطاع العملات الرقمية لا يتسبب في ثغرات تنظيمية يمكن أن تستغل في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كباحث، أرى أن هذا النهج يتطلب إدارة حكيمة للمخاطر، وأتساءل، هل يمكن تحقيق التوازن بين الابتكار والحماية؟

في المقابل، الدول التي تتبع نهجًا مقيدًا مثل جمهورية مصر والجزائر تركز بشكل أكبر على حماية استقرارها المالي والسيادي. هذه الدول تنظر إلى العملات المشفرة على أنها تهديد محتمل للنظام المالي التقليدي، وتخشى من تأثيرها على الاقتصاد الوطني إذا ما تركت دون ضوابط صارمة. ولذلك، فإنها تختار حظر أو تقييد استخدام العملات المشفرة كوسيلة لحماية مصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول هو كيفية مواكبة الابتكارات المالية المتسارعة، خاصة في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا المالية وازدياد الاعتماد على الحلول الرقمية في الاقتصاد العالمي. كباحث، نحن نرى أن هذا

النهج قد يفوت فرصًا اقتصادية مهمة، ويقوّض كذلك فرص الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة .

علاوة على ذلك، فإن هذه المقارنة تعكس اختلاف الفلسفات الاقتصادية والتنظيمية بين الدول. ففي حين أن الدول التقدمية تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، تراهن الدول المقيدة على الاستقرار والتحكم الصارم كوسيلة للحفاظ على سيادتها المالية. الا ان السؤال الأهم هو كيفية إيجاد التوازن بين الابتكار والحماية، وبين الانفتاح على التقنيات الجديدة وضمان الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يشكل التحدي الأساسي للسياسات المالية في المستقبل.

المبحث الثاني:
التحديات المشتركة في التشريعات العربية

مع التطور السريع الذي تشهده التكنولوجيا المالية، أصبحت العملات المشفرة واحدة من أبرز الابتكارات التي تغيّر وجه الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، تجد الدول العربية نفسها أمام ضرورة ملحّة لمواكبة هذه التغيرات من خلال تطوير أطر تشريعية وتنظيمية تتناسب مع الطبيعة الديناميكية والمتطورة لهذه العملات. فبينما تسعى الحكومات إلى حماية اقتصاداتها وتعزيز الثقة في الأسواق المالية، فإنها تواجه تحديات متعددة تتطلب حلولًا متكاملة لضمان الاستخدام الآمن والفعّال للعملات المشفرة. أن فهم هذه التحديات هو الخطوة الأولى نحو إيجاد حلول فعالة.

التحديات القانونية والتشريعية: تمثل العملات المشفرة بتعقيداتها التكنولوجية وطبيعتها اللامركزية تحديًا كبيرًا للمشرعين في العالم العربي. فالصعوبة في تحديد الطبيعة القانونية لهذه العملات يضاعف من التحديات المرتبطة بتطوير أطر قانونية تتناسب مع الابتكارات التكنولوجية السريعة، بينما تسعى هذه الأطر في الوقت ذاته إلى ضمان استقرار الأنظمة المالية الوطنية. هذا التحدي يتطلب من المشرعين إيجاد توازن دقيق بين تشجيع الابتكار وحماية الاستقرار المالي (Vardi، ٢٠١٦). حيث نرى أن هذا التوازن هو جوهر التحدي التشريعي، بل ويتطلب فهمًا عميقًا لطبيعة هذه التقنيات.

١. **غياب التنسيق الإقليمي:** غياب التنسيق الإقليمي بين الدول العربية يؤدي إلى تضارب في التشريعات الخاصة بالعملات المشفرة، مما يخلق بيئة غير مستقرة للاستثمارات الرقمية ويزيد من صعوبة مكافحة الجرائم المالية عبر الحدود. وفقًا لتقرير صندوق النقد العربي، تواجه المصارف المركزية العربية تحديات قانونية

وتنظيمية، وتحتاج إلى تعزيز التعاون الإقليمي لتبادل الخبرات وتنسيق السياسات. غياب إطار تنظيمي موحد يعوق التعاون الفعال ويزيد من مخاطر الاضطرابات المالية وعدم استقرار السوق (عبد المنعم، ٢٠٢٢). حيثأن هذا التنسيق الإقليمي ضروري لضمان فعالية التشريعات.

٢. **مخاطر الجريمة الإلكترونية:** مخاطر الجريمة الإلكترونية المرتبطة بالعملات المشفرة تشكل تحديًا كبيرًا للتشريعات العربية. على الرغم من فوائدها، تُستخدم العملات المشفرة أحيانًا لأغراض غير قانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب طبيعتها اللامركزية وصعوبة تتبعها. هذا يزيد من تعقيد مهمة المشرعين الذين يسعون لتطوير قوانين فعالة لمواجهة هذه الجرائم دون إعاقة الابتكار في هذا المجال، مما يتطلب تحقيق توازن بين حماية النظام المالي وتشجيع الابتكار (القاضي، ٢٠٢٢). ونرى أن مكافحة الجريمة الإلكترونية تتطلب تقنيات متقدمة وتشريعات قوية.

٣. **التحديات التقنية:** التحديات التقنية المتعلقة بالعملات المشفرة في الدول العربية تشمل صعوبة تتبع المعاملات وتحديد هوية الأطراف بسبب الطبيعة اللامركزية لهذه العملات، بالإضافة إلى الحاجة لبنية تحتية رقمية متقدمة وقوى عاملة مؤهلة. هذه التحديات تعيق تبني التقنيات بشكل فعال، كما تزيد من صعوبة مراقبة الامتثال للقوانين، مما يرفع احتمالية الأنشطة غير القانونية مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال (عبد المنعم، ٢٠٢٠). فلابد من التشديد على أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية ضروري لتبني العملات المشفرة.

٤. **القرصنة والهجمات السيبرانية:** تزداد مخاطر الهجمات الإلكترونية والقرصنة في ظل استخدام العملات المشفرة، حيث يمكن للهاكرز اختراق المحافظ الرقمية

وسرقة الأصول المشفرة. كل ذلك يتطلب من المشرعين تطوير قوانين أمنية أكثر صرامة وتوفير حماية فعالة ضد هذه التهديدات. (بعوني، ٢٠٢١) . نرى ان هذه المخاطر تتطلب استثمارات كبيرة في الأمن السيبراني، بل ونشير تخصيص توجه الاستثمار في الدول العربية على هذا المجال .

٥. **التأثير على الاستقرار الاجتماعي:** قد يؤدي انتشار العملات المشفرة إلى زعزعة استقرار المجتمعات إذا لم يتم تنظيم استخدامها بشكل مناسب، حيث قد تظهر ممارسات احتيالية أو تضرر قطاعات مالية تقليدية تعتمد عليها شريحة كبيرة من السكان. ففي بعض الدول العربية، هناك فجوة كبيرة في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، مما يعوق استخدام العملات المشفرة بشكل واسع. هذه الفجوة تخلق تباينًا بين المناطق المتحضرة (المدن) والمناطق والريفية وتحد من شمولية هذه التكنولوجيا. (شطا، ٢٠٢٢) حيث أن الوصول إلى الحرية والشمولية المالية يجب أن يكون أولوية.

٦. **المواءمة مع القيم الثقافية والدينية:** في بعض الدول العربية، قد يواجه استخدام العملات المشفرة معارضة من قبل بعض الجهات الثقافية أو الدينية التي قد ترى فيها تهديدًا للقيم التقليدية أو عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية. هذا يتطلب من المشرعين التوفيق بين الابتكار التكنولوجي والقيم الثقافية والدينية. (مشعل، ٢٠٢١) حيث نرى ان هذه المواءمة ضرورية لتحقيق القبول المجتمعي للعملات المشفرة.

٧. **التحديات التنظيمية:** يواجه العديد من الدول العربية تحديات في مواكبة السرعة التي تتطور بها تكنولوجيا العملات المشفرة، مما يؤدي إلى تأخر في إصدار التشريعات المناسبة وتنفيذها. (عبد المنعم، ٢٠٢٠) هذا بالإضافة إلى ضرورة

التنسيق مع المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) لضمان أن التشريعات المحلية تتماشى مع المعايير الدولية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية. ان التحديث المستمر للتشريعات ضروري لمواكبة التطورات التكنولوجية مع الاخذ بعين الاعتبار التوازن بين السيادة الوطنية والالتزام بالمعايير الدولية.

ختامًا، تشكل التحديات المشتركة التي تواجهها التشريعات العربية في مجال العملات المشفرة انعكاسًا لمدى تعقيد هذه التكنولوجيا وضرورة التكيف معها بحذر. إن إيجاد توازن بين حماية الاستقرار المالي الوطني وتشجيع الابتكار الرقمي يمثل تحديًا حقيقيًا للمشرعين. ومع تزايد الاعتماد العالمي على العملات المشفرة، يصبح من الضروري أن تعمل الدول العربية على تطوير أطر قانونية مرنة وشاملة، قادرة على مواجهة هذه التحديات وحماية اقتصاداتها من المخاطر المحتملة. التعاون الإقليمي والدولي، إلى جانب تحسين البنية التحتية التقنية وتعزيز الوعي القانوني بين الأطراف المعنية، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق هذا التوازن، مما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمان المالي في ظل العصر الرقمي المتسارع. كباحث، أؤكد على أهمية هذه الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، ونرى أن هذه التحديات تتطلب حلولًا مبتكرة وتعاونًا دوليًا.

الفصل الثاني:

دراسة الحالة القطرية

في هذا الفصل، سأركز على تحليل التشريعات والسياسات المتعلقة بالعملات المشفرة في دولة قطر، مع استعراض الجهود التي تبذلها الحكومة القطرية لتطوير إطار قانوني ينظم استخدام هذه التكنولوجيا الناشئة. تعتبر قطر من الدول التي تبنت نهجًا حذرًا فيما يتعلق بالعملات المشفرة، ولكنها في الوقت نفسه تسعى للاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية لتعزيز اقتصادها الرقمي. كباحث، أرى أن دراسة حالة قطر تقدم نموذجًا مهمًا لفهم كيفية تعامل الدول العربية مع العملات المشفرة.

المبحث الأول:

الإطار التشريعي والتنظيمي للعملات المشفرة في قطر

المطلب الأول:

تطور التشريعات القطرية المتعلقة بالعملات المشفرة

في هذا المطلب، سأستعرض تطور التشريعات القطرية المتعلقة بالعملات المشفرة، بدءًا من المواقف الأولية التي اتخذتها السلطات تجاه هذه العملات وصولًا إلى القرارات الأخيرة التي تهدف إلى تنظيمها بشكل متكامل. كباحث، أرى أن فهم هذا التطور التدريجي ضروري لتقييم فعالية السياسات القطرية.

فعلى الرغم من أن قطر كانت بطيئة نسبيًا في تبني التشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اهتمامًا متزايدًا من قبل الحكومة القطرية لتنظيم هذا المجال. جاءت هذه الجهود كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية. حيث نرى أن هذا الاهتمام المتزايد يعكس فهمًا متزايدًا لأهمية التكنولوجيا المالية.

١. المرحلة الأولى: الموقف الحذر تجاه العملات المشفرة

في البداية، اتخذت قطر موقفًا حذرًا تجاه العملات المشفرة، حيث أصدرت السلطات القطرية تحذيرات حول مخاطر استخدام هذه الأصول الرقمية. في عام ٢٠١٨، أعلن مصرف قطر المركزي عن حظر على المؤسسات المالية والبنوك المحلية من التعامل أو التداول بالعملات المشفرة مثل البيتكوين. هذا الحظر كان يهدف إلى حماية النظام المالي القطري من المخاطر المحتملة، مثل التقلبات الكبيرة في قيمة العملات المشفرة، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب. (CNBC Arabia، ٢٠١٨) والواضح في هذا الموقف أن الحذر كان مفهومًا في ظل عدم اليقين الذي كان يحيط بالعملات المشفرة في ذلك الوقت

٢. المرحلة الثانية: الاعتراف بأهمية التكنولوجيا المالية

مع تزايد الاهتمام العالمي بتكنولوجيا البلوكشين والعملات المشفرة، بدأت قطر في إعادة النظر في موقفها الأولي. في عام ٢٠٢٠، أظهرت قطر اهتمامًا أكبر بتطوير تشريعات تدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام العملات الرقمية. وقد تزامن هذا التوجه مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار التكنولوجي. (جريدة الراية، ٢٠٢٣) هذا التحول، الذي عكس

استيعابًا متزايدًا لأهمية التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية، وكان بمثابة بداية لمرحلة جديدة في التعامل مع هذه التقنيات.

٣. المرحلة الثالثة: تطوير إطار قانوني شامل

وفي السنوات الأخيرة، بدأت دولة قطر في تطوير إطار قانوني أكثر شمولاً لتنظيم العملات المشفرة. في عام ٢٠٢٢، أعلن مصرف قطر المركزي عن البدء في دراسة إصدار عملة رقمية مركزية (CBDC) كجزء من خطته لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتوفير بنية تحتية متطورة للتعاملات المالية الرقمية. وفي عام ٢٠٢٤، أصدر المصرف المركزي تعليمات جديدة تهدف إلى وضع الأسس القانونية لاستخدام العملات المشفرة ضمن النظام المالي القطري. وهو مايمثل من وجهة نظرنا ان التوجه الذي تبنته دولة قطر نحو العملة الرقمية المركزية يعكس طموحها ر في أن تكون رائدة في هذا المجال.

تشمل هذه التشريعات الجديدة متطلبات صارمة للحصول على تراخيص للتعامل بالعملات المشفرة، بالإضافة إلى إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تتضمن التشريعات تنظيم عمليات التحويلات المالية الدولية باستخدام العملات الرقمية، بهدف تسهيل التجارة الإلكترونية وجذب الاستثمارات الأجنبية. (الشرق، ٢٠٢٤) ونرى أن هذه الإجراءات تعكس فهمًا عميقًا لأهمية الأمن المالي و جاءت ضرورية لضمان الاستخدام الآمن للعملات المشفرة،

١. المرحلة الحالية: التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية

تعكف دولة قطر على دمج تشريعات العملات المشفرة ضمن استراتيجياتها الوطنية لتعزيز الابتكار والشمول المالي. تتضمن هذه الإستراتيجيات التعاون مع دول

أخرى في المنطقة لتطوير إطار إقليمي مشترك لتنظيم العملات الرقمية، بالإضافة إلى العمل على تطوير القدرات التقنية والبنية التحتية اللازمة لدعم استخدام هذه التكنولوجيا على نطاق واسع. (وكالة الأنباء القطرية، ٢٠٢٤) هذا التكامل الذي يعكس رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية الرقمية، و يمثل خطوة إيجابية راسخة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ختامًا، يمكن القول إن تطور التشريعات القطرية المتعلقة بالعملات المشفرة يعكس توازنًا بين حذر مدروس وانفتاح بخطوات ثابتة على التطور يتجسد ذلك من خلال الاعتراف المتزايد بأهمية التكنولوجيا المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن المتوقع أن تواصل قطر تطوير هذا الإطار القانوني بما يتماشى مع التغيرات العالمية في مجال العملات الرقمية. نحن نرى أن هذا التطور التدريجي يعكس نهجًا حكيمًا في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة والذي يصلح أن يكون نموذجا يحتذى به في التعامل مع التطورات الرقمية في المستقبل.

المطلب الثاني:

التحديات والفرص في تطبيق التشريعات القطرية على العملات المشفرة

في هذا المطلب، سوف يتم تناول نقطة التحديات التي تواجه قطر في تطبيق تشريعاتها المتعلقة بالعملات المشفرة، إلى جانب الفرص التي يمكن أن تستفيد منها من خلال تبني هذه التكنولوجيا بشكل آمن ومنظم. كباحث، حيث أن ومن الضرورة فهم هذه التحديات والفرص ضروري لتقييم فعالية السياسات القطرية.

التحديات:

١. التحديات التقنية: تشكل التحديات التقنية إحدى أكبر العوائق أمام تطبيق تشريعات العملات المشفرة في قطر. تتطلب البنية التحتية اللازمة لمراقبة وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالعملات المشفرة تقنيات متطورة وقدرات عالية في مجال الأمن السيبراني. فحماية الأنظمة المالية من الهجمات الإلكترونية والقرصنة يتطلب استثمارات ضخمة وتطوير مستمر للتكنولوجيا المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج قطر إلى تطوير آليات فعالة لرصد الامتثال للقوانين ومراقبة التداولات في السوق الرقمية لضمان عدم استغلالها في أنشطة غير قانونية. (CNBC Arabia، ٢٠٢٤) هذه التحديات التقنية، التي تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والأمن السيبراني، وتمثل جوهر الصعوبة في تنظيم العملات المشفرة.

٢. التحديات القانونية: التحديات القانونية تتمثل في صعوبة وضع أطر تشريعية مرنة قادرة على مواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة. الطبيعة اللامركزية لهذه العملات تعقد من مهمة تحديد الأطراف المسؤولة عن الالتزامات القانونية، مما يجعل من الصعب تطبيق القوانين الحالية بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن تعدد الجهات التنظيمية قد يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات وتباطؤ في تنفيذ التشريعات. (جريدة الراية، IMF) ومن وجهة نظرنا ، نرى ان هذه التحديات القانونية تتطلب أطرًا تشريعية مرنة وقابلة للتكيف، حيث ان المرونة تحديدا وعلى الأخص هي مفتاح النجاح في تنظيم هذا القطاع.

٣. التحديات التنظيمية والرقابية: تشمل التحديات التنظيمية ضرورة ضمان التزام جميع الجهات الفاعلة في السوق بالقوانين، مع الحفاظ على بيئة تشجع الابتكار. تعتبر الطبيعة العالمية للعملات المشفرة تحديًا إضافيًا، حيث يتطلب ذلك تعاونًا دوليًا وتنسيقًا مستمرًا مع الجهات التنظيمية في الدول الأخرى لضمان فعالية التشريعات. (درادكة، ٢٠١٨) ان هذه التحديات التنظيمية والرقابية تتطلب تعاونًا دوليًا وجهودًا تنسيقية، لبلوغ أهداف الاستقرار في السوق الرقمية.

الفرص:

١. تعزيز الاقتصاد الرقمي: يعد تطوير إطار تشريعي متكامل لتنظيم العملات المشفرة فرصة كبيرة لتعزيز الاقتصاد الرقمي في قطر. من خلال وضع قوانين واضحة وشفافة، يمكن لدولة قطر جذب استثمارات جديدة في قطاع التكنولوجيا المالية، مما يعزز من مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط. (CNBC Arabia، ٢٠٢٤) فيمكن ان تكون هذه الفرصة بمثابة نقطة تحول تنقل دولة قطر إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية وتعزز الاقتصاد الوطني في آن واحد .

٢. الابتكار في التكنولوجيا المالية: من خلال تبني العملات المشفرة بشكل آمن ومنظم، تستطيع دولة قطر أن تكون في طليعة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. يمكن لهذه الخطوة أن تدعم الشركات الناشئة وتوفر بيئة مشجعة للابتكار، مما يسهم في تطوير حلول مالية متقدمة تستفيد من تكنولوجيا البلوكشين والعملات الرقمية. (CNN الاقتصادية، ٢٠٢٤) هذه الفرصة تعزز من مكانة دولة قطر كمركز للابتكار، وتساهم في تطوير حلول مالية متقدمة.

٣. توسيع الشمول المالي: تعتبر العملات المشفرة وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث تمكن الأفراد غير المتعاملين مع البنوك التقليدية من الوصول إلى الخدمات المالية. من خلال تنظيم هذه العملات بشكل مناسب، يمكن لدولة قطر أن تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لفئات أوسع من السكان. (CNBC Arabia، ٢٠٢٤) ان هذه الفرصة تسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والشمول المالي،وتمثل خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

في الختام، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه دولة قطر في تطبيق تشريعاتها المتعلقة بالعملات المشفرة، إلا أن الفرص المتاحة من خلال تبني هذه التكنولوجيا بطرق آمنة ومنظمة قد تكون ذات أثر إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني. يتطلب الأمر من الجهات المختصة توازناً دقيقاً بين توفير بيئة محفزة للابتكار وبين حماية النظام المالي من المخاطر المحتملة.

المبحث الثاني:

تقييم تجربة قطر في التعامل مع العملات المشفرة

المطلب الأول:

مقارنة بين التشريعات القطرية والتشريعات في دول عربية أخرى

في هذا المطلب، سوف تتم مقارنة بين التشريعات القطرية والتشريعات في دول عربية أخرى مثل دولة الإمارات ومملكة البحرين، مع التركيز على الفروقات والتشابهات في النهج التنظيمي. وذلك بهدف الوصول إلى موقع دولة قطر من هذا المشهد التشريعي الإقليمي ،والوقوف على الدروس المستفادة من تلك التجارب.

١. **التشريعات القطرية:** قطر بدأت بتطوير إطار قانوني وتنظيمي للعملات المشفرة بشكل تدريجي وحذر. منذ البداية، اتخذت موقفًا حذرًا تجاه هذه العملات، حيث حظرت التعامل بها في البداية وأصدرت تعليمات صارمة لمنع استخدام العملات الرقمية من قبل المؤسسات المالية. ومع تزايد الاهتمام العالمي بتكنولوجيا البلوكشين والعملات المشفرة، بدأت قطر في مراجعة هذا الموقف، مما أدى إلى إطلاق مبادرات لدراسة إطلاق عملة رقمية مركزية (CBDC) كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الاقتصاد الرقمي. (جريدة الراية، ٢٠٢١) هذا النهج التدريجي يعكس حذرًا مدروسًا في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، ويؤكد رغبة دولة قطر في السيطرة على المخاطر المحتملة.

٢. **التشريعات الإماراتية:** الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الرائدة في المنطقة فيما يتعلق بتبني وتنظيم العملات المشفرة. دبي، على وجه الخصوص، تبنت نهجًا تقدميًا في هذا المجال بإصدار "القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢" الذي ينظم الأصول الافتراضية ويؤسس هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA). تسعى الإمارات من خلال هذه التشريعات إلى تعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للأصول الرقمية، مع التركيز على توفير بيئة تنظيمية شفافة وجاذبة للاستثمارات. (الزعابي، ٢٠٢٢) ان هذا النهج التقدمي، يعكس أهمية الشفافية في تفسير المفاهيم المتعلقة بالعملات الرقمية بكافة أنواعها.

٣. **التشريعات البحرينية:** مملكة البحرين أيضًا تعتبر من الدول الرائدة في مجال تنظيم العملات المشفرة. أطلقت "الصندوق التنظيمي" (Regulatory Sandbox) في عام ٢٠١٧ كجزء من جهودها لتعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. مصرف البحرين المركزي أصدر لوائح شاملة في عام ٢٠١٩ لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة، مع التركيز على تقليل المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية وضمان الامتثال للمعايير الدولية. (المحارمه والمعمري، ٢٠٢١) حيث ان هذا النهج، يعكس اهتمام البحرين بالابتكار المالي، وأن "الصندوق التنظيمي" يمثل نموذجًا فريدًا في تشجيع الابتكار.

الفروقات:

- **دولة قطر:** رغم أنها بدأت بتبني تشريعات لتنظيم العملات المشفرة، إلا أن نهجها لا يزال أكثر حذرًا مقارنةً بالإمارات ومملكة البحرين. دولة قطر تركز على دراسة إطلاق عملة رقمية مركزية (CBDC) ضمن استراتيجية أوسع لتعزيز الاقتصاد الرقمي، ولكنها لم تصدر بعد تشريعات شاملة مثل تلك الموجودة في

الإمارات ومملكة البحرين. (جريدة الراية، ٢٠٢١) هذا الحذر الواضح يعكس نهجًا تدريجيًا في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

- **دولة الإمارات:** لديها إطار قانوني أكثر تطورًا ومنفتحًا، يهدف إلى جعلها مركزًا عالميًا للأصول الرقمية. قانون "VARA" في دبي يعد من أكثر القوانين شمولاً في المنطقة. (الزعابي، ٢٠٢٢) هذا الإطار المتطور، من وجهة نظري، يعكس طموح الإمارات في أن تكون رائدة في مجال الشفافية وسهولة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالعملات الرقمية .
- **مملكة البحرين:** تعتبر نموذجًا يحتذى به في المنطقة من خلال "الصندوق التنظيمي"، الذي يوفر بيئة تجريبية للشركات الناشئة ويشجع على الابتكار في التكنولوجيا المالية. (المحارمه والمعمري، ٢٠٢١) هذا النموذج، من وجهة نظري، يعكس اهتمام البحرين بالابتكار المالي وهو بمثابة تجربة فريدة في المنطقة.

أوجه الشبه:

- **جميع الدول:** تركز على ضرورة وضع أطر قانونية لضمان الأمان المالي وحماية المستثمرين، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠) هذا التركيز المشترك يعكس الوعي بأهمية حماية النظام المالي، ويمثل أولوية مشتركة بين الدول العربية.
- **مملكة البحرين ودولة قطر:** كلتا الدولتين تركزان على تحقيق التوازن بين الابتكار وضمان الاستقرار المالي، ولكن بدرجات متفاوتة من الانفتاح على العملات المشفرة. (المحارمه والمعمري، ٢٠٢١) حيث إن هذا التوازن يعكس نهجًا حكيمًا في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، و يمثل تحديًا مشتركًا بين الدول العربية.

تشير المقارنة إلى أن دولة الإمارات تتصدر الجهود في المنطقة لتنظيم العملات المشفرة من خلال إطار قانوني شامل يدعم الابتكار، في حين تسير مملكة البحرين في نفس الاتجاه، ولكن مع تركيز أكبر على الابتكار المالي عبر "الصندوق التنظيمي". بينما دولة قطر، وعلى الرغم من أنها اتخذت خطوات نحو تنظيم العملات المشفرة، إلا أن نهجها لا يزال أكثر تحفظًا مقارنةً بالإمارات ومملكة البحرين، مع تركيز أكبر على دراسة إطلاق عملة رقمية مركزية كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الاقتصاد الرقمي. أن هذه المقارنة توضح التوجهات المختلفة للدول العربية في التعامل مع العملات المشفرة.

المطلب الثاني:

مستقبل العملات المشفرة في دولة قطر والتوجهات المستقبلية للتشريعات

مع تسارع التحول الرقمي العالمي وازدياد الاعتماد على العملات المشفرة، تجد قطر نفسها أمام حاجة ملحة لتطوير تشريعات حديثة تتماشى مع هذه التطورات. الحكومة القطرية تدرك أهمية تبني العملات المشفرة كجزء من استراتيجيتها لتعزيز الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، يركز مصرف قطر المركزي على تطوير البنية التحتية القانونية والتنظيمية التي تضمن الاستفادة من هذه التكنولوجيا مع الحفاظ على الاستقرار المالي. حيث يمثل ذلك فرصة لقطر لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

تطوير البنية التحتية القانونية والتشريعية: في المستقبل، من المتوقع أن تستمر دولة قطر في تطوير الأطر القانونية التي تدعم الاستخدام الآمن والفعال للعملات المشفرة. يشمل ذلك وضع تشريعات جديدة تهدف إلى تنظيم عمليات التداول والإصدار والاستخدام، مع التركيز على حماية المستهلكين ومنع الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مصرف قطر المركزي على تقييم استخدام العملات الرقمية في تسوية الأوراق المالية الرقمية، مما يمثل خطوة نحو تعزيز البنية التحتية المالية الرقمية في قطر (مصرف قطر المركزي، ٢٠٢٤؛ الشرق، ٢٠٢٤). هذه الجهود ضرورية لضمان الاستخدام الآمن للعملات المشفرة من ناحية، وترسخ فهمًا لأهمية تطوير البنية التحتية القانونية من ناحية أخرى.

- **إطلاق العملة الرقمية المركزية :CBDC** من أبرز التوجهات المستقبلية لدولة قطر هو دراسة وإطلاق عملة رقمية مركزية (CBDC). يسعى هذا المشروع إلى تعزيز الابتكار في القطاع المالي القطري مع الحفاظ على السيطرة الكاملة على السياسات النقدية والمالية. يُنفذ المشروع حالياً في مرحلة تجريبية تشمل تسوية المدفوعات ذات القيمة العالية بالتعاون مع بنوك محلية ودولية. وسوف يتم تقييم نتائج هذه المرحلة لتحديد التوجهات المستقبلية، سواء من خلال تطوير استخدامات جديدة أو توسيع نطاق المشروع ليشمل معاملات التجزئة (الشرق الأوسط، ٢٠٢٤؛ العين الإخبارية، ٢٠٢٤).

- **تعزيز التعاون الدولي والإقليمي**: من المتوقع أن تسعى قطر إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والهيئات الدولية لضمان توافق تشريعاتها مع المعايير العالمية. هذا التعاون سيكون ضروريًا لضمان تحقيق الشفافية والامتثال في العمليات المالية الرقمية، ولتجنب العزلة المالية على الساحة الدولية. من خلال التنسيق مع منظمات مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والبنك الدولي، وذلك يتيح إمكانية الاستفادة

لدولة قطر من الخبرات العالمية تحديدا من جانب صياغة سياسات تضمن الاستقرار المالي مع دعم الابتكار التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لدولة قطر أن تسعى إلى إقامة شراكات مع دول رائدة في مجال التكنولوجيا المالية لتبادل المعرفة وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية. (جريدة الراية، ٢٠٢٤؛ وزارة الخارجية القطرية، ٢٠٢٤) حيث نرى أن هذا التعاون ضروري لضمان فعالية التشريعات القطرية علاوة على انه يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الإقليمي والدولي.

- **التوسع في الابتكار المالي**: ضمن خططها المستقبلية، من المرجح أن تركز قطر على تشجيع الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)، مع تعزيز البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم هذه الابتكارات. سيتضمن ذلك تطوير حلول مالية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا مثل البلوكشين والذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تعزز من كفاءة العمليات المالية وتساهم في تحقيق الشمول المالي. من خلال توفير بيئة تنظيمية داعمة، يمكن لدولة قطر أن تجذب المزيد من الاستثمارات والشركات الناشئة في هذا المجال، مما يعزز من مكانتها كمركز مالي إقليمي وعالمي. (وكالة الأنباء القطرية، ٢٠٢٤) هذا التركيز على الابتكار المالي، ويعد بمثابة فرصة لتطوير اقتصاد الدولة الرقمي.
- **التركيز على التعليم والتوعية**: لضمان نجاح أي تشريع متعلق بالعملات المشفرة، سيكون من الضروري تعزيز الوعي والتثقيف بين مختلف شرائح المجتمع. لذلك، تقوم الحكومة القطرية بتنفيذ برامج توعية وتثقيف حول العملات المشفرة ومخاطرها وفوائدها، سواء للمستهلكين أو للشركات. سيساعد ذلك في بناء الثقة في النظام المالي الرقمي وضمان استخدام آمن ومسؤول لهذه التكنولوجيا الجديدة. (Qatar Free Zones، ٢٠٢٤؛ وزارة الخارجية القطرية، ٢٠٢٤) هذا التركيز

على التعليم والتوعية ضروري بمكانة لتحقيق القبول المجتمعي للعملات المشفرة، ويساهم أيضا في بناء مجتمع رقمي واعي ومسؤول.

يتبين من ذلك ، ان دولة قطرتبنت نهجا شاملا تجاه تنظيم العملات المشفرة، مع التركيز على التوازن بين الابتكار وحماية الاستقرار المالي. ومع استمرار التقدم التكنولوجي، لابد من أن تواصل دولة قطر تحديث تشريعاتها بما يتماشى مع المتغيرات العالمية، مع الحفاظ على رؤيتها الطموحة لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد رقمي متكامل.

الفصل الثالث:

توصيات لتطوير البيئة التشريعية للعملات المشفرة في الوطن العربي

يتناول الفصل الثالث مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز وتطوير البيئة التشريعية للعملات المشفرة في الوطن العربي. تأتي هذه التوصيات استجابة للتحديات الحالية التي تواجه الدول العربية في هذا المجال، مع التركيز على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية الحديثة ،حيث تمثل التوصيات المطروحة خارطة طريق للدول العربية نحو تبني مسؤول ومستدام للعملات المشفرة.

المبحث الأول:

تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية

المطلب الأول:

توحيد التشريعات على المستوى الإقليمي

في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا العملات المشفرة وانتشارها الواسع في الأسواق العالمية، بات من الضروري أن تعمل الدول العربية بشكل جماعي على مواجهة التحديات القانونية والتنظيمية التي تفرضها هذه التكنولوجيا. فمسألة توحيد التشريعات

على المستوى الإقليمي يمكن أن تشكل الأساس القوي الذي يسهم في تحقيق استقرار الأسواق المالية في المنطقة ويضمن حماية أفضل للمستثمرين. ومن خلال إطار تشريعي موحد وتعاون إقليمي فعّال، يمكن للدول العربية أن تستفيد من الفرص الاقتصادية التي تتيحها العملات المشفرة مع الحفاظ على أمن واستقرار أنظمتها المالية. ان هذا التوحيد يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الرقمي في المنطقة.

- **إطار تشريعي إقليمي موحد:** توحيد التشريعات على المستوى الإقليمي في الدول العربية خطوة حاسمة لمواجهة تحديات تنظيم العملات المشفرة. يتطلب ذلك إنشاء إطار تشريعي موحد يأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الخبرات ووضع سياسات تنظيمية تتماشى مع المعايير الدولية. هذا النهج سيسهم في تحسين التعامل مع تحديات العملات المشفرة وضمان استقرار الأسواق المالية في المنطقة (بن قيراط، ٢٠٢٣). ولابد من ان يرتكز هذا الإطار على تحقيق التوازن بين الابتكار والحماية، حيث كما ذكرنا سابقا ان التوازن فيهذه المسألة تحديدا هو مفتاح النجاح في هذا المجال.
- **تسهيل التعاون الإقليمي:** تعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والممارسات الجيدة ضروري لتنظيم العملات المشفرة. يشمل هذا التعاون شراكات بين المصارف المركزية والهيئات التنظيمية لتنسيق الجهود في مكافحة الجرائم المالية وضمان استقرار الأسواق. هذا التعاون يمكن أن يساهم في بناء بيئة تشريعية متناغمة تدعم الابتكار، وذلك ما أشارت إلى ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي والتي دبورها أوصت بتطوير إطار تعاوني إقليمي لمواجهة هذه التحديات (عثمانية وبن قيراط، ٢٠٢٣). هذا التعاون يمثل حجر الزاوية في تنظيم العملات المشفرة، ويكاد ان يكون لازما لتحقيق الاستقرار المالي في المنطقة.

- **إقامة إطار قانوني موحد لاستثمارات العملات المشفرة:** يجب على الدول العربية تبني إطار قانوني موحد يشجع الاستثمار في العملات المشفرة ويحمي حقوق المستثمرين. هذا الإطار يمكن أن يشمل قوانين مشتركة لتنظيم الطرح الأولي للعملات المشفرة (ICOs) والاستثمار في الأصول الرقمية، مع مراعاة المعايير الدولية. سيسهم هذا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار المالي والشفافية في أسواق العملات المشفرة. مثال على ذلك، هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في دبي التي تعزز مكانة دبي كمركز مالي عالمي للأصول الافتراضية (نصيري الزعابي، ٢٠٢٢). هذا الإطار الموحد الذي يساهم في جذب الاستثمارات ويلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في السوق الرقمية.

- **تحسين التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرفية:** في مجال العملات المشفرة يتطلب تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرفية في الدول العربية. يمكن تحقيق ذلك من خلال لجان مشتركة تتعاون دورياً لمراقبة الأسواق وتحديث السياسات التنظيمية وفقًا للتطورات العالمية. هذا التنسيق يدعم تطبيق القوانين بفعالية ويمنع التهرب من التشريعات المختلفة، مما يعزز استقرار الأسواق المالية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠). حيث بات هذا التنسيق هاما لتطبيق القوانين بشكل فعال.

- **قاعدة بيانات إقليمية مشتركة:** إن إنشاء قاعدة بيانات إقليمية مشتركة للمعاملات المشفرة بين الدول العربية يمكن أن يعزز الشفافية وتتبع الأنشطة المشبوهة، مما يسهل تبادل المعلومات ويدعم الامتثال للقوانين الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. التعاون الإقليمي في هذا المجال ضروري لاكتشاف ومكافحة الأنشطة غير القانونية بفعالية. تقارير تظهر أن تبني تقنيات مشتركة يحسن

عمليات الرقابة بشكل كبير (مجموعة العمل المالي، ٢٠٢٢). تكمن أهمية قاعدة البيانات المشترك في مكافحة الجرائم المالية، و تمثل أداة قوية لتعزيز الشفافية في السوق الرقمية.

في ختام هذا المطلب، يتضح أن توحيد التشريعات على المستوى الإقليمي بين الدول العربية يشكل ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التنظيمية والقانونية التي تفرضها العملات المشفرة. من خلال هذا التوحيد، يمكن تعزيز استقرار الأسواق المالية وضمان حماية أفضل للمستثمرين، مع تحقيق توازن بين تشجيع الابتكار المالي والحفاظ على الأمن المالي. التعاون الإقليمي المشترك وتبادل الخبرات بين الدول سيسهمان في بناء إطار قانوني متين يُمكّن المنطقة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية الواعدة التي تقدمها العملات المشفرة، مع التصدي بفعالية للمخاطر المرتبطة بها.

المطلب الثاني:

تحسين الأطر القانونية المحلية

يتطلب تطوير البيئة التشريعية للعملات المشفرة في الدول العربية التركيز على تحديث الأطر القانونية المحلية بشكل مستمر. مع تسارع التطورات التكنولوجية، أصبح من الضروري أن تكون التشريعات مرنة وقادرة على مواكبة التغيرات السريعة في قطاع الأصول الرقمية. هذه التحسينات لا تهدف فقط إلى حماية الاستقرار المالي وضمان الامتثال للمعايير الدولية، ولكن أيضًا إلى دعم الابتكار وتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في النظام المالي الرقمي. ونرى أن هذه الأطر القانونية المحلية هي الأساس الذي تبنى عليه الثقة في النظام المالي الرقمي، وأتساءل

يناقش هذا المطلب عدة جوانب تتعلق بتحسين الأطر القانونية المحلية، بما في ذلك تحديث القوانين المالية، وتعزيز قدرات المراقبة الرقمية، وتطوير آليات الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى زيادة الوعي العام حول فوائد ومخاطر العملات المشفرة. هذه الخطوات ستسهم في خلق بيئة تشريعية قوية تدعم الاستقرار المالي وتشجع على الابتكار في العالم العربي. ونرى ان هذه الخطوات ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

- **تحديث القوانين المالية:** تحديث الأطر القانونية في الدول العربية لتشمل التعاملات الرقمية والعملات المشفرة أصبح ضرورة لمواكبة التطورات في هذا المجال. يجب أن تركز هذه القوانين على حماية المستثمرين وضمان الامتثال للمعايير الدولية، إضافة إلى دعم الابتكار المالي. على سبيل المثال، تعمل العديد من الدول العربية على مراجعة تشريعاتها المالية لتشمل تنظيم العملات المشفرة والأصول الرقمية. وفي بعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة، تم إنشاء هيئات تنظيمية متخصصة مثل هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي (VARA) لتنظيم ومراقبة أنشطة العملات المشفرة . كما تشير تقارير صندوق النقد العربي إلى أن بعض الدول العربية تسعى لتطوير بنيتها التشريعية لتتناسب مع التحديات الجديدة التي تفرضها الأصول الرقمية، مع التركيز على تعزيز الاستقرار المالي وحماية الأسواق (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠). ان هذه التحديثات ضرورية لمواكبة التطورات التكنولوجية، بل ونؤكد على أهمية أن تكون مستمرة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في هذا المجال.
- **تحسين قدرات المراقبة الرقمية:** تحسين قدرات المراقبة الرقمية من خلال تطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة يعد خطوة أساسية لضمان الامتثال للتشريعات المحلية والدولية. هذه الأنظمة تسهم في رصد وتحليل

التعاملات بالعملات المشفرة بشكل دقيق، مما يساعد في منع الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تقوية هذه القدرات يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا العملات المشفرة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٣؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢). هذه القدرات ضرورية لمكافحة الجرائم المالية.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تطوير آليات رقابية قوية تضمن الشفافية والمساءلة في استخدام العملات المشفرة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع فرض عقوبات واضحة على المخالفين. تعزيز الشفافية سيساهم في بناء الثقة بين المستثمرين والمستهلكين، مما يدعم النمو المستدام للقطاع المالي الرقمي. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠) (مجموعة العمل المالي، ٢٠٢٢). هذه الآليات التي تشكل عاملا أساسيا في بناء الثقة في النظام المالي الرقمي.

- **تعزيز الإطار القانوني للتعامل مع التهديدات السيبرانية:** في ظل تزايد التهديدات السيبرانية، يعد إنشاء إطار قانوني لحماية منصات العملات المشفرة من الهجمات الإلكترونية أمرًا بالغ الأهمية. ينبغي أن يشمل هذا الإطار إجراءات صارمة لحماية البيانات والأصول الرقمية، بالإضافة إلى وضع معايير أمان عالية للمنصات الرقمية. يمكن للدول العربية التعاون فيما بينها لتطوير معايير موحدة للأمان السيبراني في قطاع العملات المشفرة، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل المخاطر. (الفتلاوي و كلينتر، ٢٠٢٢) تكمن أهمية هذا الإطار القانوني في حمايته للأصول الرقمية من التهديدات السيبرانية.

- **زيادة الوعي العام:** من الضروري أن تقوم الدول العربية بجهود حثيثة لزيادة الوعي بين الجمهور حول فوائد ومخاطر العملات المشفرة. يمكن تحقيق ذلك من

خلال تنظيم حملات توعوية مكثفة على المستوى الوطني بالتعاون مع المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية. هذه الحملات يجب أن تركز على توعية الأفراد بكيفية التعامل الآمن مع العملات الرقمية، مع تسليط الضوء على المخاطر المحتملة وكيفية تجنبها. زيادة الوعي العام سيساهم في تقليل المخاطر المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول لها، مما يؤدي إلى بيئة مالية أكثر استقرارًا وأمانًا (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٣؛ مجموعة العمل المالي، ٢٠٢٢). هذه الحملات التوعوية تحقيق القبول المجتمعي للعملات المشفرة، ولابد من استمراريتها ومواكبتها للتطورات بالإضافة الى اتحاتها لجميع فئات المجتمع.

في ختام هذا المطلب، نجد أن تحسين الأطر القانونية المحلية للعملات المشفرة في الدول العربية يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الابتكار في هذا المجال المتسارع. إن تحديث التشريعات المحلية، وتعزيز قدرات المراقبة الرقمية، وتطوير آليات الشفافية والمساءلة، وزيادة الوعي العام حول مخاطر وفوائد العملات المشفرة، جميعها عوامل تسهم في بناء بيئة تشريعية قوية تدعم الثقة في النظام المالي الرقمي. من خلال هذه الجهود، يمكن للدول العربية ليس فقط حماية أسواقها المالية، بل أيضًا الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تقدمها التكنولوجيا المالية الحديثة. حيث نؤكد على أهمية هذه الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي في المنطقة.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، والتي تأتي لتقديم رؤية شاملة ومستقبلية حول الموضوع في تباين المواقف تجاه العملات المشفرة في الدول العربية، بحيث تتبنى مواقف متنوعة تجاه العملات المشفرة، فمن ناحية تظهر بعض الدول، مثل الإمارات ومملكة البحرين، نهجًا تقدميًا وتنظيمًا شاملاً للأصول الرقمية. ومن ناحية أخرى تفرض دول ، مثل مصر والجزائر والمغرب، حظرًا أو قيودًا صارمة على استخدامها لحماية استقرارها المالي. هذا التباين الذي عكس التحديات الفريدة التي تواجهها كل دولة، مما يحتم دراسة هذه المواقف بشكل مستمر لفهم أسبابها وآثارها.

ومن خلال التحليل، تبين أن وجود أطر قانونية وتنظيمية متطورة يعد أساسيًا لضمان التعامل الآمن مع العملات المشفرة. الدول التي تبنت مثل هذه الأطر، مثل الإمارات ومملكة البحرين، تمكنت من جذب الاستثمارات وتعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. هذه الأطر التي تشكل الأساس الذي تبنى عليه الثقة في النظام المالي الرقمي، ونرى أنها يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية.

وحيث ان العالم العربي وما يواجه من تحديات مشتركة في تنظيم العملات المشفرة، أبرزها التهديدات القانونية والتنظيمية والتقنية المرتبطة بالطبيعة اللامركزية لهذه العملات. وما يشهده من غياب التنسيق الإقليمي يزيد من تعقيد التحديات المرتبطة بمكافحة الجرائم المالية عبر الحدود. تلك التحديات المشتركة التي تتطلب حلولًا جماعية كالتعاون الاقليمي هو الحل الأمثل لمواجهة هذه التحديات.

أظهر البحث كذلك ، أن التعاون الإقليمي في مجال تنظيم العملات المشفرة يعتبر مسألة ضرورية وحيوية لتحقيق استقرار الأسواق المالية في المنطقة. كما اتضح

كذلك ان تبادل الخبرات وتوحيد التشريعات يمكن أن يسهم في التصدي بفعالية للتحديات التي تفرضها هذه التكنولوجيا الناشئة. مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا التعاون الإقليمي يجب أن يكون مبنيًا على الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل.

هذه النتائج تعكس الحاجة الملحة للدول العربية لتطوير أطر قانونية وتنظيمية شاملة ومرنة، تعزز من قدرة المنطقة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها العملات المشفرة، مع حماية استقرارها المالي والاقتصادي. حيث نؤكد على أهمية هذه الأطر لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، ونرى أنها يجب أن تكون جزءًا من رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية الرقمية.

التوصيات:

١. وضع استراتيجية وطنية للعملات المشفرة: يجب على كل دولة عربية وضع استراتيجية وطنية واضحة للتعامل مع العملات المشفرة، مع مراعاة التحديات والفرص الخاصة بها. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس. ونرى أن هذه الاستراتيجية هي الأساس الذي تبنى عليه السياسات الفعالة في هذا المجال.

٢. تشكيل فرق عمل متخصصة: يجب تشكيل فرق عمل متخصصة تضم خبراء في القانون والتكنولوجيا المالية والاقتصاد، لمتابعة التطورات في مجال العملات المشفرة وتقديم التوصيات اللازمة لتحديث التشريعات والسياسات. حيث ان هذه الفرق المتخصصة ضرورية لمواكبة التطورات السريعة في هذا المجال.

٣. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: يجب على الدول العربية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لضمان قدرتها على التعامل مع العملات المشفرة بفعالية وأمان.

يشمل ذلك تطوير أنظمة مراقبة وتحليل البيانات المتقدمة. أن هذا الاستثمار ضروري لضمان الاستخدام الآمن للعملات المشفرة.

٤. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود في مجال تنظيم العملات المشفرة، والالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في المنطقة.

٥. تطوير برامج التوعية والتثقيف: يجب تطوير برامج التوعية والتثقيف للجمهور حول العملات المشفرة ومخاطرها وفوائدها، لضمان استخدامها بشكل آمن ومسؤول. حيث تسهم هذه البرامج في بناء مجتمع رقمي واعي ومسؤول. علاوة على أهمية دراسة تأثير العملات المشفرة على الشمول المالي ، وضرورة فهم الدور الاجتماعي للعلات المشفرة وذلك عن طريق إجراء دراسات متعمقة حول تأثير العملات المشفرة على الشمول المالي في الدول العربية، وكيفية استخدامها لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة.

٦. تحليل المخاطر القانونية والتقنية: يتم ذلك من خلال إجراء تحليلات مستمرة للمخاطر القانونية والتقنية المرتبطة بالعملات المشفرة، وتقديم توصيات حول كيفية تخفيف هذه المخاطر، لضمان الاستخدام الآمن للعملات المشفرة.

٧. دراسة نماذج تنظيمية بديلة: ضرورة استكشاف نماذج تنظيمية بديلة للعملات المشفرة، والتي يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للظروف الخاصة بالدول العربية

٨. تأثير العملات الرقمية المركزية **CBDC**: ان تحليل تأثير العملات الرقمية المركزية (CBDC) على الأنظمة المالية في الدول العربية يسهم في تحقيق

أهداف التنمية المستدامة. ويضمن استعياب الدور المستقبلي للعملات الرقمية المركزية.

ختامًا، نؤكد على أن التعامل مع العملات المشفرة وتشريعاتها يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، تأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية والمخاطر المحتملة والفرص الواعدة. ونشيد بأهمية تعاون الدول العربية لضمان الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول، بما يحقق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي للمنطقة.

المراجع العربية

- بن قيراط، و. (٢٠٢٣). العملات المشفرة واستقرار النظام النقدي الدولي- دراسة تحليلية لواقع الممارسة وآفاق الاستمرار. المجلة الاقتصادية للدراسات المستقبلية، ٣٤(٣)، ١٥-٣٤.
- نصيري الزعابي، ع. ن. (٢٠٢٢). التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي. جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- الفتلاوي، أحمد عبيس نعمة وكلنتر، زهراء عماد محمد. (٢٠٢٠). تكييف الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١٣(٤٤)، ٤٩-٧٤.
- فرح، أ. ق. (٢٠١٩). العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة. كلية القانون - جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- الحاج الدوش، أ. م. (٢٠٢٣). تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي: دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً. كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة. Retrieved from http://iiecons.usim.edu.my
- المحارمه، ل. ع.، & المعمري، ع. و. (٢٠٢١). الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات والأفراد في التشريع الأردني. مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم. تم الاسترجاع من https://apcfra.com

- الزعابي، ع. ن. (٢٠٢٢). التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي. *UAEU ScholarWorks*. تم الاسترجاع من https://scholarworks.uaeu.ac.ae
- درادكة، لافي محمد موسى. (٢٠١٨). تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي: البيتكوين "العملة الرقمية" أنموذجا على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ٦(ملحق)، ٣٢٥-٣٥٩. https://doi.org/10.54032/2203-006-991-009
- بعوني، ليلى. (٢٠٢١). التهديدات في الفضاء السيبراني وانعكاساتها على السيادة الرقمية: القرصنة الإلكترونية نموذجًا. مجلة ستراتيجيا، ٨(٢)، ٦-٢٢.
- شطا، منصور علي منصور. (٢٠٢٢). العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات: الواقع وآفاق المستقبل. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ٣٧(١)، ١٧٧٦-١٨٦٧.
- مشعل، فاطمة إسماعيل محمد. (٢٠٢١). النقود الرقمية (المشفرة) في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة. مجلة كلية الحقوق بجامعة المنصورة، العدد الخاص (آب ٢٠٢١)، ١٨٨-٢٤٨.
- عبد الحق قريمس، وفريدة حداد. (٢٠٢١). "العملة الافتراضية في القانون الجزائري". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية)،.
- القاضي، ر. م. (٢٠٢٢). المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن. مجلة قانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٨٩، مقالة ٦.

- عبد المنعم، هبة. (٢٠٢٢). توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية. صندوق النقد العربي.
- توبي، عبد المالك وشرفي، منصف. (٢٠٢١). أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجا. مجلة الاقتصاد الصناعي، ١١(١)، ١٧٩-٢٠٣.
- صندوق النقد العربي. (٢٠٢٣). التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (٢٠١٩). مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي في الدول العربية. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- مجموعة العمل المالي. (٢٠٢٢). المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. مجموعة العمل المالي.
- صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٢). تنظيم العملات المشفرة. صندوق النقد الدولي.
- حكومة دبي. (٢٠٢٢). قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي. دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- مصرف البحرين المركزي. (٢٠١٩). قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ بتعديل اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي.

- مصرف البحرين المركزي. (٢٠٢٣). قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي.
- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٠). قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي. القاهرة: الجريدة الرسمية.
- مصرف قطر المركزي. (٢٠٢٤). العملة الرقمية للبنك المركزي.
- وزارة الخارجية القطرية. (٢٠٢٤). التعاون الدولي. تم الاسترجاع من https://mofa.gov.qa
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (٢٠١٧). قانون رقم ١١-١٧ مؤرخ في ٠٨ ربيع الثاني عام ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠١٧م يتضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٨. الجريدة الرسمية، عدد ٧٦، الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م.
- البنك المركزي السعودي. (٢٠٢١). التقرير السنوي السابع والخمسون. بيان حول نتائج مشروع "عابر". تم الاسترجاع من البنك المركزي السعودي.
- وكالة الأنباء القطرية. (٢٠٢٤). مصرف قطر المركزي يعلن عن إطلاق مشروع العملة الرقمية. تم الاسترجاع من https://www.qna.org.qa/ar-QA/News/٢٠٢٤-٠٢-٠٦٠٠١٩-مصرف-قطر-المركزي-يعلن-عن-إطلاق-مشروع-العملة-الرقمية
- وكالة الأنباء القطرية. (٢٠٢٤). مصرف قطر المركزي يطلق استراتيجية قطر للتكنولوجيا المالية ٢٠٢٣. تم الاسترجاع من https://www.qna.org.qa

- جريدة الراية. (٢٠٢٢). وقفات قانونية.. واقع العملات الرقميّة في قطر. تم الاسترجاع من https://www.raya.com
- جريدة الراية. (٢٠٢٤). تطوير التكنولوجيا المالية في قطر وموريشيوس. تم الاسترجاع من https://www.raya.com
- الراية. (٢٠٢٣، ١٥ March). التحول الرقمي أساس رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. Retrieved from https://www.raya.com/١٥/٠٣/٢٠٢٣/التحول-الرقمي-أساس-رؤية-قطر-الوطنية-٢٠٣٠/
- العين الإخبارية. (٢٠٢٤). تنفيذ مشروع العملة الرقمية في قطر.. الأهداف والتفاصيل ومراحل التطبيق.
- الشرق الأوسط. (٢٠٢٤). «المركزي» القطري يطلق مشروعاً للعملة الرقمية.
- الشرق. (٢٠٢٤). أبرز المعلومات عن العملة الرقمية الجديدة.
- الشرق. (٢٠٢٤، ٢١ August). تحديث التشريعات لمواكبة رؤية قطر ٢٠٣٠. Retrieved from https://al-sharq.com/opinion/٠٥/٠٤/٢٠٢٤/تحديث-التشريعات-لمواكبة-رؤية-قطر-٢٠٣٠
- الجزيرة.نت. (٢٠٢٤). الريال الرقمي: خبراء يعددون الفوائد. تم الاسترجاع من AJ Net.
- الجزيرة.نت. (٢٠٢٤). بعد إعلان مشروع عملة قطر الرقمية: ما الذي يمكن توقعه؟ تم الاسترجاع من AJ Net.

- Qatar Free Zones. (٢٠٢٤). مشاركة الهيئة في منتدى قطر الاقتصادي ٢٠٢٤ من أجل تعزيز التواصل العالمي والمرونة الإقليمية. تم الاسترجاع من https://www.qfz.gov.qa
- CNBC العربية. (٢٠١٨). المركزي القطري يحظر التعامل بالبيتكوين. https://www.cnbcarabia.com/٢٠١٨/٠٨/٠٢/٣٧٨٩١/المركزي-القطري-يحظر-التعامل-بالبيتكوين
- CNBC العربية. (٢٠٢٤). بعد الخطوة القطرية.. ما أهمية إصدار البنوك المركزية عملات رقمية للدول والأشخاص؟ تم الاسترجاع من https://www.cnbcarabia.com/
- CNN الاقتصادية. (٢٠٢٤). قطر تُطلق مشروع العملة الرقمية رسمياً. https://www.cnbusinessarabic.com/crypto-currencies/٦٥٢١١/قطر-تُنهي-تطوير-البنية-التحتية-وتُطلق-مشروع-العملة-الرقمية

المراجع الإنجليزية

- Ashour, M. (2018, January 1). Egypt's Dar al-Iftaa deems Bitcoin currency as forbidden in Islam. *Egypt Independent*.
- Vardi, N. (2016). Bit by bit: Assessing the legal nature of virtual currencies. In G. Gimigliano (Ed.), *Bitcoin and Mobile Payments: Constructing a European Union Framework* (pp. 55-71). Palgrave Macmillan.

- Werbach, K., & Feinstein, B. (2021). The impact of cryptocurrency regulation on trading markets. *Journal of Financial Regulation*, Oxford University Press.
- Elhag, S., & Alshehri, S. D. (2022). Blockchain and cryptocurrency technology in Saudi Arabia. King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
- Ziouache, A., & Abdelaziz, S. (2022, November 24-26). Cryptocurrencies in the Arab world (reality and prospects). In *4th UUM International Islamic Business Management Conference (IBMC2022)*.
- FATF. (2023). FATF Annual Report 2022-2023. Retrieved from FATF.
- Central Bank of Bahrain. (n.d.). Central Bank of Bahrain issues final rules on Crypto-asset services and Crypto-asset exchanges. Retrieved from https://www.cbb.gov.bh/media-center/central-bank-of-bahrain-issues-final-rules-on-crypto-asset-services-and-crypto-asset-exchanges/
- Saudi Arabian Monetary Authority. (2023). Project Aber report. Retrieved from SAMA.
- Qatar Central Bank. (2024). Announcements on Digital Currency Project. Retrieved from Qatar News Agency.

- Middle East Monitor. (2018, January 2). Egypt says 'Bitcoin' currency is prohibited by Islam. *Middle East Monitor*.
- Arabian Business. (2023). UAE, Saudi cash in on crypto activity as global market cools. Retrieved from Arabian Business.
- Deloitte. (2023). Virtual assets and related activities regulations 2023. Retrieved from Deloitte.
- Dentons. (2023). FATF improves UAE's rating: UAE makes progress in strengthening measures to tackle money laundering and terrorist financing. Retrieved from Dentons.
- PwC. (2023). The UAE virtual assets market. Retrieved from PwC.
- Reuters. (2021). Regulator for Dubai's DIFC issues first part of digital assets framework. Retrieved from Reuters.
- Hunton Andrews Kurth LLP. (2024). Dubai established Dubai Virtual Assets Regulatory Authority. *The National Law Review*. Retrieved from The National Law Review.
- CoinDesk. (2018). Bitcoin trading is illegal in Saudi Arabia, warn watchdogs. Retrieved from CoinDesk.

- Cointelegraph. (2023). The legal status of cryptocurrencies in Saudi Arabia and Qatar. Retrieved from Cointelegraph.
- Cointelegraph. (2023). Qatar Central Bank launches first phase of CBDC project. Retrieved from Cointelegraph.
- Gulf Times. (2024). QCB readies infrastructure for Central Bank Digital Currency project. Retrieved from Gulf Times.
- Currency Insider. (2024). Qatar completes infrastructure for CBDC. Retrieved from Currency Insider.